19

1170

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısmı	Esat ef.
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	1175

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى انزل على عبده الكتاب فجه تبصرة للمتقين
وشفاء لما فى صدور العالمين وتمهيدا لاشارات العارفين
وكفاية لمآرب الموحدين ونجاة عن زيغ الزايغين وهو قفة الله
الماكر وجل المنن والعمدة فى التمسك بهدية المبين والهادى
الى طرايق الانبياء والمرسلين انواع كلماته التامات مطالع انوار
اضاف اسراره مواقف ارباب الحسبان انوار المعارف من افقه
طوالع شوارق الشهود من ضحايفه لوامع فى مفاتحه مقاصد الطالبين
وفى مقاطعه مراصد الخاشعين ابكار معانيه مخصورات خيام
الابداع والاحكام وسراد قات اسرار مداحض افهام الاعلام
فياعماد السموات والارض وياقيام السموات والارض صل
على السفراء بينك وبين خليقتك بنواحى صلواتك وزواكى
تحياتك خصوصا على سر الوجود ومطلع الجود وحلاصة الموجود
وذى المقام المحمود والحوض المورود وامام الركب المسجود
المسمى باحمد ومحمود وعلى اله وصحبه الذين عليهم الاعتماد
وفيهم الانتقاد الآن منتهى همم الاهتداء بهدية الشريف

ومرمى نظام الاقتفاء باثره المنيف وبعد فيقول الملتقر
الى الله الغنى عبد الله بن عثمان بن موسى المعروف بسبحى زاده
كان الله تعالى لهم وادى كتابهم بعينهم لما كان الكلام فى
خلافيات الحكماء مع المتكلمين وخلافيات المعتزلة مع الاشاعرة
وخلافيات الاشاعرة مع الماتريدية مما يمس الحاجة اليه لمن الم
بشئ من كتب التفاسير والاحاديث والاصول والكتب الكلامية
وان كانت مشتملة عليه الا ان المفصلات لا يتيسر منها معظم
تلك الخلافيات الا بعد اكيد من التفتيش وغير يسير من التقرير
بحث تصادف الواحدة منها فى مهب القبول والاخرى
فى مهب الديور فشان بين مشرق ومغرب والجملات من الكتب
لا تشمل الا على الاقل من القليل مع ان الكتب المشهورة للاشاعرة
فى بلادنا مثل الابكار والاربعين ونهاية العقول والمواقف
والمقاصد لا تعترض من خلافيات الماتريدية الا الندر اليسير
فليس الخبر كالعيان ولا التبك مثل جسه فهذا الكتاب مع
وجازة لفظه وسهولة ضبطه احوى من تلك الخلافيات ما لا تحويها
المفصلات المذكورة بسبب تعرضها ادلة الطرفين والجرح
والتعديل والنقض والابرام فيطول الكلام مع [illegible] على طرف
التمام اذا اجتمعت اصول المرام ولما كانت ارباب الخلافيات
طوايف ستة باعتبار الاشاعرة عدت قرة فى مقابلة اصحابنا

من غير استثناء لتلك الخلافيات
مع ان ذلك التعرض مع

المائريدية وأخرى في مقابلة المعتزلة ذكر لكل من الخلافيات
مسلك على حدة ولما كان لكل اثنين منها وفاقيات في أشياء
عديدة اثبت لكل منها مسلك على حدة فارتقى سالك الكتاب
الى تسعة وذكر في خلال المسالك مواخذات لطيفة ومناقشات
شديدة واستدراكات عجيبة لم اجدها في كتب القوم بالتصريح
بها ولا الاشارة اليها بل الخاطر ابن بجدتها والفريحة ابو عذرتها
ما يتذكرها المنتهى ويبتصرها المبتدى مع اني غرامن في هذا
الكتاب عن امثالها من السقطة والزلقة والهفوة والبلوة
مما هو حواص الاناسي بمقتضى الم وللناس اولى الناس فالقصور
والتحفظ والتبرى والتقدس انما هو شان الكتاب العزيز
الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم
حميد وذكر بين يدى المسالك مقدمة فيها فوائد وعوايد عالم
بسطها في كتاب ولم يذكر في خطاب مع انه موقف زين وجمال
وارد فالمسالك بخاتمة فيها بناء الاولين والاخرين لقد كان
في قصصهم عبرة لاولى الالباب وعظة لمن الى ربه اناب واقوالها اذكر
اياها والله وتفطن فتم الله حيث لكن الله سبحانه لفضله الناجية
وطائفة السنية المحمدية دينهم الذى ارتضى لهم ويدل لهم من بعد خوفهم
امنا ليعبدوه ولا يشركوا به شيأ ولقد ابتلى اولا عباد الله السنيون
واولياؤه المحمديون واودوين الفرق الضال مثل الخوارج

والمعتزلة

3

والمعتزلة والروافض كما يذكر نبذة منه في الخاتمة سيما فتنة
المعتزلة ايام خلافة المامون لقد قاسى فيها عظماء الامة
ورؤساء الملة شرقا وغربا بعدا وقربا ابتلاءات وامتحانات
ثثمن الخاطر عن سماعها وان زاغت الابصار وبلغت القلوب
الحناجر وتظنون بالله الظنونا هنالك ابتلى المؤمنون
وزلزلوا زلزالا شديدا فهذا الكتاب المسطور وان كان
اكثره منقولا واغلبه مسموعات اثبت كما وردت عن قائلها
وصدرت عن منشئها الا انه طريقة مثلى لم يسلك احد الى مثلها
ونسجة عذراء لم ينسج على منوالها والى الله الملك المعين
اتضرع بارق جنان واخشع بال ان يجعل فيه خصوصا وفي
جميع المقصود اليات عموما للشيطان والنفس وليس خطأ
ولصبا بل يجعل الكل خالصا لوجهه الكريم انه ذلك قدير
وبالاجابة جدير وما توفيقي واعتصامي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب مقدمة في امور ينفع بها في مسالك
الكتاب الاول انا شتهر انهم قالوا ان ادراك حقايق
الاشياء اذ كان بطريق البحث والنظر وترتيب المقدمات
فاذ التزم اصحاب هذا النظر ملة من الملل فهم المتكلمون
والا فهم المشائون وان لم يكن ذلك الادراك بطريق البحث
والنظر بل بطريق التصفية والرياضات والتوجهات فان

وانا وضع الاجناس في تراجم المسالك في اول كل السنة
والاصطفاف في تراجم المسالك في بعضها في بعض
والاتيان بالاجناس في تراجم المسالك في اول كل السنة
الى قائلها وتطبيقها على الصدق والصحة
والطبق صحيح

التزم ارباب هذه الصفة ملة من الملل فهم الصوفيون والاقدمون
الاشراقيون ويجب ان يعلم ان المراد من الحكماء في هذه الرسالة
الواقعة في مقابلة جمهور المتكلمين وفي اكثر الكتب وغالب الاستعمال
هم الذين اقروا بالنبوة والرسالة وانكروا التناسخ وابطلوا
مقالات الدهرية وقالوا بتركب الاجسام من الهيولي والصورة
الا من الاجزاء التي لا تتجزء وهم ارسطو واتباعه مثل
الشيخين من الحكماء الاسلام لا الذين من الحكماء طائفة يقال لهم
البراهمة وهم حكماء الهند انكروا النبوة والشرايع ونزول
الملك بالوحي وطائفة يقال لهم التناسخية ذهبوا الى الكمون
بالتناسخ وانتقال الروح في الابدان بل في النبات بل في الجمادات
واقاموا عليه ادلة وحججا وطائفة يقال لهم الدهرية انكروا
المجردات والملائكة بل وصانع العالم ايضا وقالوا ان الموجود
منحصر في السماء والارض وما بينهما من العناصر والمعدنيات
وان بعضها ينفصل من بعض لا ان فيها مؤثرا ليس بجسم
ولا جسماني وطائفة قالوا بتركب الاجسام من الاجزاء التي
لا تتجزى ونفوا الهيولى والصورة وقالوا ان الاتصال
انما هو في الحس لا في الواقع وهم جمع من قدماء الفلاسفة
فهذه الطوائف وان سلكوا الى ادراك احوال اعيان الموجودات
وادراك حقايق الاشياء بالبحث والترتيب فليسوا شيئا من العتمين

المذكورين

المذكورين اعني الثابتين والمتكلمين اما عدم كونهم من المتكلمين
فلعدم التزامهم ملة من الملل واما عدم كونهم من الثابتين فلما سمعت
انهم ذهبوا الى ابطال التناسخ وابطال اراء الدهرية وابطال
القول بالجزء واثبات النبوة والشرايع فعلم ان تعريف الثابتين
الذي تضمنه التقسيم المشهور انما هو تنبيه على تعريف الثابتين
في الجملة لا انه جامع مانع الثاني كما ان ليس المراد من الحكيم
في هذه الرسالة هو الاعم من البراهمة والتناسخية والدهرية
ومن يثبت الجزء من القدماء كذلك ليس المراد من الحكيم ههنا هو الاعم
من الاشراقي والمشائي لان اثبات الهيولى والصورة وتركيب
الجسم منهما كما سيجيء على راي المشائين انما هو راي المشائين
لان راي افلاطون واتباعه وهم الاشراقيون في الجسم انه
عبارة عن الصورة فقط لان تركبه من الهيولى والصورة
وكذا رايهم في المكان انه عبارة عن البعد المجرد والموجود
لا انه السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من المحوي كما هو راي المشائين وكذا رايهم في النفوس
البشرية انها قديمة لا حادثة بحدوث الابدان كما سيجيء
على ان راي فلسفي الثالث ان ارسطو واتباعه وهم
المشائون ذهبوا الى اثبات النبوة والرسالة ونزول
الملك بالوحي من السماء وصدور الخوارق والمعجزات

ه اذا ذكر في مقابلة المتكلمين

ط فلسفي ما ذهب اليه الجمهور من تركب الجسم من الهيولى والصورة المشتركة بين الاجسام والصورة النوعية المختلفة باختلاف الانواع كما فصل من قدماء الفلاسفة ارسطو واتباعه من المشائين

على ايديهم كما شهدت بركب ارسطو واتراجم المترجمين لكنه
حتى ان باب النبوة باب مستقل موضوع في تلك الكتب مثل سائر
الابواب الحكمية وقد ذكر فيها شرايط كثيرة للنبوة كما سيجئ
ملخصا في هذه الرسالة فحديث الالتزام المنفي في جانب الحكماء
والمثبت في جانب المتكلمين اعني التزام ملة من الملل عدم الالتزام
لابد وان يحرر ونقال ان المراد من الالتزام الملة هو التزامها
على ما سلكت اليه اهل القبلة مثل اتيان اعمال واحوال اوضاع
في اوقات مخصوصة والاجتناب عن الاحوال واعمال وافعال
وان انما يأتي بها لامر صاحب الملة باتيانها وكذا انما يجتنب
عنها لامره باجتنابها لان الاتيان والاجتناب تما يقتضيه
العقول وبدل البراهين العقلية وكذا الكلام في المعتقدات
انه يعتقد بها لامر صاحب الشرع باعتقادها لا لانها مما
يقتضيه البراهين العقلية كما سلكت اليه ذلك اجلاء الحكماء
فالمثابة وان اثبت النبوة والوحي والشرايع الا انه لا
يتدين بها ولا يأتي بالاعمال والاخلاق لشيوعها الشرايع
بل لكونها من مقتضيات العقول وكذا الكلام في المنهيات
من الاعمال والاخلاق انما يجتنبون عنها لاقتضاء العقل
للاجتناب عنها لا لنهي الشرايع عنها وكذا الكلام في الاعتقاديات
نفيا واثباتا لا يقال ان اكثر الفرق من اهل القبلة قد تشبثوا

في مقاصدهم بالقواعد العقلية ومقتضيات العقول
لانا نقول فرق بين تشبث الفلسفي بمقتضيات العقول
وبين تشبث اهل القبلة لان اهل القبلة يتشبثون بها على ان
المراد بالمعقول مراد الشارع ولا يخالف شريعته في نظره
فالتزام الموافقة للشارع وشرعه انما هو نظر اهل القبلة
لا في نظر الفلسفي الرابع ان اليهود والنصارى يدخلون
في المتكلمين على ظاهر هذا التقسيم وقد التزم بعض
المتأخرين والظاهر انهم لا يدخلون وان عمهم التعريف
الضمني لما سمعت ان لا يلزم في التعاريف الضمنية الطرد
والعكس بل المقصود التنبيه على التعريف في الجملة فالمراد
من المتكلمين وجمهورهم ههنا هم اهل القبلة الذين جمعهم الدين
المحمدي والشرع الاحمدي لا يقال التعميم في قولهم ان التزموا
ملة من الملل يقتضي دخول اليهود والنصارى في المتكلمين
لانا نقول هم متكلمون قبل نسخ شرايعهم وملتهم من حيث انهم
التزموا شرايعهم الحقة الغير المنسوخة بشريعة اخرى بعد واما بعد
نسخها بشريعة اخرى فالملتزمون بها هم في الشريعة المنسوخة
والمتدينون بها لم يلتزموا شريعة من الشرايع وملة من الملل حقيقة
ما لم يلتزموا الشريعة الناسخة الواردة بعدها فظهر لك
ان اطلاق الملة في التعريف الضمني ليس الا ليشمل الشرايع كلها

قبل رفع احكامها وقبل انتساخها بشريعة اخرى فمحصل ان ارباب
الشرايع المتقدمة قبل نسخ شرايعهم يكونون صوفية ومتكلمون
على قياس مطبق واما بعد الانتساخ فالتقريب الضمني واذ تعمها
فالظاهر انه ليس مرادا لكونها بعد النسخ ورفع احكامها ليس شرعا
وملة حقيقة ثم يطلق عليها شرع موسى وشرع عيسى عليهما السلام
باعتبار ما كان الخامس ان الظاهر ان التقابل بين الحكيم والمتكلم
تقابل حقيقي واما بين المتكلم والصوفي فليس بحقيقي بل بالحيثية
والاعتبار اذ التزام ملة من الملل وعدم التزامها في طرفي النقيض
بخلاف السلوك في ادراك المطالب الى طريق التصفية او الى
طريق البحث والنظر فانها ليسا في طرفي النقيض بل يمكن اجتماعهما
في شخص بناء على ان سلك في ادراك بعض المطالب الى طريق
التصفية والتوجه وهو من اهلها وفي بعضها الى طريق الاستدلال
والاحتجاج كما هو الواقع في كثير من اصحاب الكشف والشهود
فمن حيث سلوكه الى طريقة الاحتجاج والاستدلال يقال له
المتكلم ومن حيث سلوكه الى طريقة التوجه يقال له الصوفي فظهر
مما قلنا ان التقابل بين المتأني والاشراقي ايضا ليس بحقيقي
بل بالحيثية والاعتبار حتى ان الحكماء اصطلحوا فيما بينهم ان يسموا
من جمع بين الاستدلال والاحتجاج وبين التوجه والشهود
حكيما متألها وهو عندهم في غاية الكمال وان ليس له طريقة الكشف

والعيان

6

والعيان بل يبقى لمجرد البحث والترتيب او لطريقة الكشف والعيان
ولبقي البحث والترتيب فهو انزل بالنسبة الى الحكيم والمتكلم المتأله
فالتزام الملة وعدم التزامها لم يكن تحقيقها في شخص كان
التقابل بين الحكيم والمتكلم وكذا بين الاشراقي والصوفي
حقيقيا لا اعتباريا لكن يرد عليه ان بعضا من حكماء الاسلام
مثل ابن سينا واضرابه ان مع انهم استدلوا واحتجوا على نفي
ما ثبت في الدين ضرورة مثل حشر الاجساد قالوا ان هذا
الاستدلال والاحتجاج انما هو لمماشاة على مقتضى العقول
وبيان ما يقتضيه العقل لا ان الامر في حد ذاته ونفس الامر
كذلك فبقولنا واذعاننا حشر الاجساد واضرابها مما لا
يستبعد العقول فمآله انما هو من ثبوته في الشريعة الحقة
كما يشعر به كلامه في الشفا فعلى هذا لا يكون التزام الملة وعدم
التزامها في طرفي النقيض فمن حيث مماشاتهم على مقتضى العقول
واستدلالهم على نفي ما ثبت وعلم بالضرورة في الشريعة الحقة
يقال لهم الحكيم ومن حيث تلقيهم بالقبول والاذعان ذلك
اعني ما ثبت وعلم في الشريعة الحقة بالضرورة يقال لهم المتكلم
فالالتزام وعدمه هاهنا يكون مثل التصفية والترتيب ويجب
ان يلتزم ذلك ايضا لا يقال ان ما شاع من تعريف الحكمة انها
باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة

علم

بالعقول

البتة مناف لما ذكر لا يقبول ما دل عليه المعقول نفيا وايجابا
فهو في نفس الامر كذلك عندهم فلما كانت الادلة العقلية دلت
على نفي الحشر مثلا عندهم قالوا بنفيه بالنسبة الى هذه الادلة
وبالنسبة الى ما هو فوقها غاية جهدهم فلما دلت البراهين القطعية
القطعية على ثبوت النبوة وحقيقة الشرائع تلقوا ثبوت الحشر
وامثاله مما دلت الحجج العقلية على نفيها وعدم وقوعها من صاحب
الشرع المجزوم بحقيته البراهين القطعية فرجح عندهم ثبوت
تلك المعتقدات التي مقتضيات العقول نفيها الى قول صاحب
الشرع فلو لا قول صاحب الشرع لقالوا انها منتفية الوقوع
في نفس الامر بالنسبة الى الحجج العقلية التي تدل على نفيها وهذا خلاف
ما نقل عن حكما الاسلام في معتقداتهم التي تلقوا بثبوتها ووقوعها
من البديهيات وان كانت الادلة العقلية تدل على نفيها ولعله
على امثال ذكرنا يحمل توجيه كلام الاقدمين من اساطين الحكمة
فقال الجواب نعتمد نفس الامر الاول نفس الامر في زعم الباحث
الذي بذل جميع وسعه وطوقه والثاني نفس الامر في الواقع
وحد ذاته وفي علم الله تعالى وهذا الذي قلنا واذا كان مستمدا
في بادي الرأي الا انه مما يتفهم من تفريعهم المشهور الذي ذكرنا
على ما لا يخفى على المطبع السليم ومما يؤيد ما ذكرناه قالوا في قوله تعالى
الكائنات الجو آن ما ذكر فيها ظنون وتخمينات لان الامر في الواقع

كذلك

كذلك قالوا في الرياضي ان ما قلنا في الافلاك و
تعدادها وترتيبها وحركاتها ومقاديرها وجهاتها والسيارات
والثوابت ومحالها وحركاتها ومقاديرها وجهاتها انما هو اخذ
بالاولى وظنون وتخمينات وكذا سائر ما في الالهيات
اخذ بالاولى ولا يلتزم فيها البراهين القطعية اليقينية
بل يكتفى فيها بالحجج الظنية قال الامام في الكبير عند قوله تعالى
ويسئلونك عن ذي القرنين الاية ان الاظهر ان ذا القرنين
هو الاسكندر اليوناني لان مثل ذلك الملك العظيم يجب
ان يكون معلوم الحال عند اهل الدنيا والذي هو معلوم
الحال بهذا الملك العظيم هو الاسكندر اليوناني الا ان فيه
اشكالا قويا وهو انه كان تلميذا لارسطاليس الحكيم وكان
على مذهبه فتعظيم الله تعالى اياه يوجب الحكم بان مذهب
ارسطاليس حق وهو لا سبيل اليه انتهى قلت بعد تسليم
ان الاظهر هو اليوناني اذ المعقول والمذكور في اسفار
الانبياء في الزبور الشريف ورسائل عليه السلام
هو الاسكندر الرومي الذي كان معاصرا لسيدنا ابراهيم
الخليل وقد وقع الملاقات بينهما وهو صاحب حضر عليهم
التحيات والتسليم وبعد تسليم ان الاسكندر كان على مذهب
ارسطو فليكن او لا كذلك ثم بعد ذلك يجوز ان يتلقى الفلاسفة

الحق مثل حدوث العالم وفنائها وحشر الاجساد وغيرها
مما يدل الآية الكريمة على اعترافه وتدينه بهذا المعتقدات من
الانبياء الاحيائي زمنه او من اصل الشرايع بهم واسقادهم
لايمانه بهم ويكون كمثل ما صرح ابن سينا في غير موضع من الشفا
من انا نعتقد حقية الحشر لورود به في الشريعة الحقة وان كانت
البراهين العقلية تقتضي نفيها وبوئد ما قلنا ان الاسكندر
اليوناني مع انه استولى وقتل خلقا لا يحصى عددهم
الا الله العليم الخبير كان يعظم اصحاب الشرايع واتباع الانبياء
حتى ان طوايف بني اسرائيل كانوا مكرمين ومبجلين من قبله
لكونهم من اتباع الانبياء واصحاب الشرايع مع انهم مقهورون
في يد غيرهم من الملوك والجبابرة والله اعلم بحقيقة الحال
السادس ان قوما ممن انتموا وانتسبوا الى الاسلام
كالباطنية وغلاة الصوفية ذهبوا الى قدم العالم ووقوع
التناسخ ونفي النعيم والعذاب الجسمانيتين وانكروا ما ثبت
وعلم من الدين ضرورة مثل حدوث العالم وحشر الاجساد
والتكاليف الشرعية واضرابها مما ثبت وعلم من الدين فليس المراد
من جمهور المتكلمين في هذا الكتاب ولا من الصوفية بحيث
يعمهم ويشملهم بناء على ان المراد من المتكلمين في هذا الكتاب
هم اهل القبلة وسائر اصحاب الشرايع قبل نسخ شرايعهم فهم خارجون

عن جميع الملل والاديان لان الايمان بما علم من الدين ضرورة
مما لا بد فيه في اصل كل ملة فلما لم يكن ايمان واعتراف بذلك من هاتين الطائفتين اعني الباطنية وغلاة الصوفية لم يكونوا من
اهل القبلة بل ولا دين من الاديان السابع ان المولى
المحقق التفتازاني ذكر في شرحه للمقاصد المشهور من اهل
السنة في ديار خراسان والعراق والشام والاكثر الاطم
الاشاعرة اصحاب ابي الحسن علي ابن اسمعيل بن اسحق بن سالم
بن عبد الله ابن ابي برده ابن ابي موسى الاشعري صاحب رسول الله
صلى الله عليه وسلم اول من خالف ابا علي الجبائي ورجع عن مذهبه
الى السنة اي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم والجماعة اي طريقة الصحابة
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وفي ديار ما وراء النهر الماتريدية
اصحاب ابي منصور الماتريدي تلميذ ابي نصر العياض تلميذ
ابي بكر الجوزجاني صاحب سليمان الجوزجاني تلميذ محمد بن
الحسن الشيباني والماتريد قرية من قرى سمرقند قلت
هذا في زمان المولى وعصره واما في زماننا هذا فبلاد خراسان
كلها سوى بلخ في ايدي الروافض خذلهم الله فالمشهور في تلك
البلاد اليوم اراؤهم المنكرة ثم ان المشهور في بلاد المغارب
عقايد الاشاعرة لان الغالب على تلك البلاد مذهب الامام
مالك بن انس رضي الله عنه والمالكية في المعتقدات توافق

عن جميع الملل

الاشعرية وبلاد الهند على كثرتها وسعتها وبلاد الروم
على كثرتها وسعتها مع كونهم باسرهم حنفية المتداول والشايع
هو الكتب الكلامية للاشاعرة مثل الابكار للآمدي
ونهاية العقول والاربعين للامام والمواقف والمقاصد
وشرحها واما الكتب الكلامية للحنفية مع انها كثيرة ما بين
مطول ومختصر ومجمل ومفصل لم يشتهر في تلك البلاد الا
بعض المختصرات منها مثل الفقه الاكبر واللامية ومتن النسفي
المسلك الاول في مقالات الفلاسفة الواقعة تلك
المقالات في مقابلة جمهور المتكلمين قالوا انه تعالى يتصف
باللذة العقلية لانه من تصور كماله لا يفرح به ولا شك
ان كماله تعالى اعظم الكمالات فلا بعد من ان يلتذ به وانه
تعالى فاعل مختار بمعنى ان شاء فعل وان شاء ترك لا بمعنى انه
يصح منه الفعل والترك وهو المعنى المراد بقولهم انه تعالى موجب
بالذات لا فاعل بالاختيار قلت كذا قرره المحققون وقال
في شرح المقاصد المشهور ان القادر هو الذي ان شاء فعل
وان شاء ترك ومعناه انه يمكن من الفعل والترك اي يصح
كل منهما بحسب الدواعي المختلفة وهذا لا ينافي لزوم الفعل
عند خلوص الداعي بحيث لا يصح عدم وقوعه ولا يلزم
عدم الفرق بينه وبين الموجب لان الذي يجب عنه الفعل نظرا الى

بحيث لا يمكن

بحيث لا يمكن من الترك اصلا ولا يصدق انه ان شاء ترك كالشمس
في الاشراق والنار في الاحراق انتهى فقوله ولا يصدق
انه ان شاء ترك كالشمس في الاشراق والنار في الاحراق غير صحيح
من طرف الحكيم اذ الحكيم والمتكلم متفقان على ان كل ما صدر عنه
تعالى بالمشية على انه لا يصدر منه تعالى الا من غير مشية منه تعالى
فليس معنى صدور الآثار منه تعالى مثل صدور الاشراق من الشمس
وصدور الاحراق من النار لا عند الحكيم ولا المتكلم غاية ان صدور
الآثار التي صدرت منه تعالى مشية صدور تلك الآثار
لازمة لذاته تعالى مثل صفة العلم عند الحكيم وغير لازمة لذاته
تعالى عند المتكلم فبذلك كان موجبا عند الحكيم ومختارا عند
المتكلم والا فالصدور بالمشية متفق عليه بين الفريقين حتى
نقل المحقق الجلبي في حواشيه على شرح التجريد عن بعضهم الطوسي
انه تعالى فاعل مختار عند الحكيم وهو شبيه الى ما ذكرنا من ان الذي
صدر منه تعالى من الاكوان لا يصدر عنه تعالى الا بالمشية
البتة فظهر سر تقييد القوم في قولهم انه تعالى فاعل مختار
عند المتكلم بمعنى يصح منه الفعل والترك حيث ان المختار بمعنى
صدور الآثار منه بالمشية غير مختص بالمتكلم كما سمعت فلذلك قيدوا
بقولهم بمعنى يصح منه الفعل والترك حتى يتم التخصيص وهذا
المقام من مداحض الاقدام زل فيه قدم كثير من الفضلا

فغلطوا فی بیان مذهب الحکیم فی الموجب بالذات والحق الذی
ارتضاه المحققون ونقل عن نصیرهم ویشعر به کلام القوم هو
ما ذکرناه وان الجسم مرکب من الهیولی والصورة لا من الجوهر
الفردة وانه یستحیل وجود اجزاء لا یتجزی وان الافلاک
قدیمة بهیولاها وصورها النوعیة نوعا وشخصا وان العناصر
قدیمة بهیولاها وصورها النوعیة جمیعا نوعا ولا شخصا
قالوا لا یجوز ان یکون عنصر من العناصر الموجودة
الآن معدوما فی الازل ثم تکون من الثلثة وان بطلان التسلسل
محصور فی الاشیاء الموجودة المترتبة فی الوجود لانه محال مطلقا
وان اقسام البسیط منحصرة فی خمس لا سادس لها وانه لا عالم
وراء هذا العالم وانه یستحیل وجود الخلا وان المکان لیس
ببعد موهوم بل هو السطح الباطن من الحاوی الماس للسطح
الظاهر المحوی وانهم یثبتون الوجود الذهنی وان المعقولات
کلها من الموجودات الخارجیة اما نوعا او شخصا علی اختلاف
القولین وانهم انبنوا المجردات وانحصر الانسان هو مجرد
یتعلق به تعلق التدبیر والتصرف وان اقسام الجواهر خمسة
الهیولی والجسم المرکب منها والعقول والنفوس وانهم انکروا
وجود الجن والشیاطین علی ما فی مشاهیر الکتب قلت
لکن صاحب الطوالع قال فیه ان ظواهر اطلاق الحکما ان الجن

والشیاطین

والشیاطین هم النفوس البشریة المفارقة للابدان فعلی هذا
لم یکن وجود الجن والشیاطین من الخلافیات بین الحکیم والمتکلم
الا ان یقال ما تقدر به المتکلم فی اثبات الجن والشیاطین
هو ان موجود فی الخارج وراء النفوس البشریة المفارقة للابدان
والله تعالی اعلم وان الوجود عین فی الواجب زائد فی الممکن
لانه زائد فی الکل وان اعادة المعدوم بعینه غیر ممکنة وانه
یفتقر الحادث الی مادة ومدة وان الاجساد لا تحشر
وان المعاد روحانی فقط وان قیام العرض بالعرض جائز
وانه لا تلازم بین الجوهریة والتحیز بل ثبوت امر قایم بنفسه غیر متحیز
عندهم وان الاجساد البسیطة الطباع متصلة واحدة
کما هی عند الحسی وانه یشترط فی النبوة الاعراض والاحوال
المکتسبة بالریاضات والمجاهدات فی الخلوات والانقطاع
والاستعدات الذاتی من صفاء الجوهر وذکاء الفطرة قلت
کذا فی مشاهیر الکتب قال فی اوائل شرح الصحائف ان الوحی
ونزول الملک محال عند الفلاسفة لتجرد الملک وقال
فی بحث النبوة محمد رسول الله خلافا لمن انکر النبوة مطلقا مثل
الفلاسفة والدهریة والبراهمة انتهی وفی کل من القولین
نظر اما فی الاول فلان من محققی اهل الشرع مثل الغزالی والراغب
والحلیمی وغیرهم من یقول بتجرد الملک عن المادة مع انهم قائلون

واعجب انه ذکر فی تفسیر هذا القول المذکور فی الطوالع
علی انه قول النصاری فی التثلیث وهذا میم تدافع ولا
یخفی ان کلا من هذین القولین قول شاذ
فخالف المشهور المذکور فی کتب الحکما والمتکلمین
والله اعلم صحیح

بالوحى والنزول غاية يحملون النزول على ما يناسب التجرد واما فى
الثانى فلان مترجمى كتب ارسطو ذكروا ان المبحث النبوة باب
من الابواب تلك الكتب حتى ان المترجمين سموا الملك القائم بالوحى
ناموسا كما سموا بالشرع الذى اتى به النبى عليه الصلوة والسلام ثم
ان الشرايط التى ذكروها عنهم فى ثبوت النبوة مما لا يجب مادة لا
الاحتمال والله اعلم وان المقادير التى هى الجسم التعليمى والسطح
والخط امور زائدة على الجسمية وانه يثبت وجود حادث
لا اول لها وان جلوته تعالى عبارة عن صحة اتصافه بالعلم وان
معنى كونه تعالى سميعا بصيرا هو علمه تعالى بالمسموعات والمبصرات
وانهم اثبتوا الحواس الباطنة للحيوان وان القضاء عبارة عن علمه
تعالى بما ينبغى ان يكون عليه الوجود حتى يكون عندهم على احسن النظام
واكمل الوجوه وهو المسمى عندهم العناية والقدر عبارة عن
خروج الموجودات الى الوجود العينى باسبابها على الوجه الذى
تقرر فى القضا وان اللوح المحفوظ هو العقل الفعال المنتقش
بصورة الكائنات على ما هى عليه ومنه تنطبع فى عقول الناس
او هو النفس الفلكى للفلك الاعظم على اختلاف بينهم وانهم فرقوا
العلم بحصول صورة الشئ فى العقل وانهم قالوا حصول
الصور ذهنيات فيما يتوقف على التوجه والاحساس وغيرهما
وعلى استعداد يقبل النفس ذلك الصور وان الحوادث

الارضية

الارضية كلها مستندة الى الاوضاع الفلكية وان حصول
العلم عقيب النظر الصحيح من قبيل الاعداد لا بالتوليد ولا
بطريق جرى العادة فالنظر يفيد الذهن والنتيجة تفيض عليه
وان التعين امر وجودى وان السبب المرجح فى الممكن هو لا
امكان لا الحدوث وان الوصف والكيفية امران موجودان
وانهم فسروا الجوهر بقولهم انه ماهية اذا وجدت كانت لا فى
موضع والعرض بقولهم انه ماهية اذا وجدت كانت فى موضع
وانهم حصروا الموجودات فى عشرة اقسام احدها الجوهر و
باقيها العرض وهو المعقول من التسمية المشهورة وان الامكان
صفة وجودية وان الواحد من كل الوجوه لا يصدر منه بدون
اختلاف الآلات والقوابل والشرايط اكثر من واحد وان
عدم العلة علة لعدم المعلول وان الوجود والعدم كلاهما
يحتاج الى علة مرجحة وانه عند سلامة الحاسة وحضور المبصر
وباقى الشرايط يجب الابصار وان الاعراض النسبية كلها
موجودات خارجية المسلك الثانى فى مقالات جمهور
المتكلمين الواقعة تلك المقالات فى مقابلة مقالات الفلاسفة
فالوا انه يجوز وجود عالم اخر مماثل لهذا العالم وعند الحكيم
لا عالم غير هذا العالم وانهم اثبتوا الجزء الذى لا يتجزى قلت
فى شرح الامالى ان المتكلمين من اهل السنة والجماعة ذهبوا

الى اثبات الجزء الذى لا يتجزى فى الخارج وان لم ير عادة الا
بانضمامه الى غيره وعبروا عنه بالنقطة وقالوا انه ذو وضع
غير منقسم فيه نظر اذ اثبات الجزء الذى لا يتجزى ليس من
خصايص اهل السنة بل جمهور المتكلمين قائلون به وانهم لم يقولوا
نقطة اذ لم يقل احد يكون النقطة امرا قايما بنفسه والقائلون
بالجزء يقولون انه امر قائم بنفسه الا ان يقال انهم يطلقون
عليه لفظ النقطة ولم يريدوا بها ما اراده المقوم من النقطة
وانكروا الوجود الذهنى وان النفس هى الهيكل المحسوس وانه لا
قديم سوى الله تعالى وصفاته عند من اثبتها وليس لجسم مركبا من
الهيولى والصورة بل من اجزاء لا يتجزى وليس الجوهر منقسما
الى اقسام خمسة بل له قسمان فقط الجزء الذى لا يتجزى والجسم
المركب منه وانهم اثبتوا الجن والشياطين على ما فى مشاهير الكتب
وههنا كلام لصاحب المطوالع مر فى المسلك الاول وان تعالى
لا يتصف باللذة العقلية وان التسلسل سواء كان فى الامور
المتعاقبة او الامور المجتمعة محال مطلقا وانه تعالى فاعل مختار
بمعنى يصح منه الفعل والترك وان المعدوم لا مادة له ولا صورة
وان الواحد من كل الوجوه يمتنع ان يعد منه اكثر من واحد
وانه تعالى سميع بصير عالم بمعنى انها ثبوتيان براجعتين اليه صفة العلم
بل هما صفتان له تعالى وانه لا يشترط فى النبوة الاعراض المكتبة

لا اصفة العلم ح

بالرياضات

بالرياضات والمجاهدات فى الخلوات والانقطاعات والاستعداد
ذاتى من صفاء الجوهر وذكاء الفطرة كما قال به الحكيم وان المعجزة
فعل الفاعل المختار يظهرها على يد من يريد تصديقه بشيء
ولا يشترط لاظهارها استعداد كما لا يشترط فى النبوة
وان اعادة المعدوم جايزة وان الاجساد تحشر وانت
المعاد جسمانى فقط لعدم ثبوت النفس الناطقة المجردة
عند الجمهور وان اقسام التقدم ستة سادسها التقدم
بالذات وهو تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض وانه ضم
عايد الى شيء من الاقسام الخمسة لانه ليس بالزمان ولا
بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف ولا بالرتبة وان الالوان
والطعوم والروايح لا يتوقف على المزاج كما قال به الحكيم
بل يجوز حصول هذه كلها فى جوهر فرد غير منضم الى غيره الا
ان الاحساس باللون لا يكون الا فى جواهر مثالية وان الوجود
زايد فى الكل اى الواجب والممكن فقط كما قال به الحكيم وان
اقسام الموجودات عندهم اثنان وعشرون واحد منها
جوهر والباقى اعراض والالوان والاكوان والاصوات و
الطعوم والروايح والامتزاج والحرارة والبرودة و
الرطوبة واليبوسة والتاليف والحيوة والالام واللذات
والارادة والكراهة والشهوة والنفرة والاعتقاد والظن

ف الاجساد ح

والنظر وما عدا هذه الاقسام لا يعتد به من الموجودات
وان الحادث لا يفتقر الى المادة والمدة كما قاله الحكيم
وان الاجسام كلها حادثة وانكروا كون التقدير وجوديا
زائدا على ماهية المتقدر ومنعوا ايضا قيام العرض بالعرض
وان المقادير التي هي الجسم التعليمي والسطح والخط ليست
بموجودات زائدة على الجسمية لانها اما نفس الجسمية او جزء
الجسمية وان المكان هو البعد المجرد والمفروض وان الخلا ممكن
وان المدافعة القاعدة التي تحققت في الحصة والمدافعة
النهابطة التي هي في الثقل يسمونها اعتمادا كما ان الحكاكهما
ميلا طبيعيا وان الاعراض النسبية التي هي الاين والاضافة
ومتى والوضع وان تفعل وان تنفعل لا وجود لها في الخارج
الا الاين وانهم يسمون الاين كونا وقالوا حصول الجوهر في
اين فيما عدا في مكان واحد سكون وفي مكانين حركة فحصوله
اول حد ثم لا حركة ولا سكون وانهم منعوا تخلل السكون
بين كل حركتين مستقيمتين وان بين الجوهرية والتحيز تلازما فكل جوهر
متحيز بناء على نفيهم المجردات ومنعوا كون الاجزاء البسيطة
الطبائع متصلة واحدة كما هي عند الحس وان تأثيره تعالى
في العالم بالقدرة والاختيار بمعنى انه يصح منه تعالى ايجاد العالم
وتركه وانه يستحيل وجود حوادث لا اول لها وان تعالى قادر على كل

الممكنات وان جوهر تعالى عبارة عن صفة تقتضي صحة اتصافه
تعالى بها كما قاله الحكيم انهم انكروا الحواس الباطنة من الحس
المشترك والخيال والواهمة والحافظة والمتخيلة وان الاعتقاد
والاعوجاج ونظائرها ليست بموجودات عرضية وان لم يثبت
وجود هو الموالد الثلثة وقواها اللاذعة ولم يثبت عندهم
وجود قوة الحس والحركة الارادية ولم يثبت ايضا كون
الصحة والمرض من اقسام الموجود وان العرض عندهم من
اقسام المحدث فلا يكون صفات تعرض عندهم ولم يعدوا
اللذة ولا الادراك التصوري من اقسام الموجود في الخارج
فلم يعدوا ان لا يعدوا الغم والفرح والغضب وغيرها
من الاعراض القلبية موجودات خارجية وان اتصف بها
الموجود وانهم عدوا الشك من اقسام الموجود فكان الشك
عندهم حالة وراء التصور وان الانسان محل لا له ولذته
وانه يدركها الذات ويجب انتهاء الاجسام الى ملاء والى
خلاء وان لم يثبت وجود ما ليس بمتحيز ولا حالا فيه وهو المجرد
وان الوحدة والكثرة امران عدميان وان العالم حادث
قلت ذكر ابن جماعة انه قال بعض اشياخي ان اخمن ما عند المعتزلة
مسئلتان انكار الرؤية واثبات قدم العالم قال وفي الثاني نظر
اقول اذ لم ينقل عن المعتزلة ولا عن جمهور المتكلمين قدم العالم

بل هو مذهب الحكيم كما سمعت وان عدم العلة ليس بعلة لعدم المعلول
اذ العدم لا يعلل ولا يعلل به واذ الوجود يحتاج الى علة مرجحة
دون العدم وانهم لا يطلقون الصفة الا على الموجودي ويسمون
المعدميات ثبوتا فيجعلون العلم صفة والجهل نعتا واذ الارادة
عندهم معنى يوجب تخصيص المفعولات ببعض دون وجه وقيل
صفة ينتفي عن قامت به الجهل والاضطرار الملك الثالث في
المقالات التي اتفق عليها الفلاسفة وجمهور المتكلمين اتفقوا
على ان صانع العالم واحد لا شريك له لم يلد ولم يولد ولم يكن له
كفوا احد واذ ليس بجسم ولا جسماني ولا عرض ولا جوهر ولا
متبعض ولا متحيز في مكان وليس له كمال متوقع واذ قديم ازلي
ابدي واذ لا نسبة له عند مثقال ذرة في السموات ولا في الارض
قلت فقد اشتهر اذ الواجب عند الحكيم عالم بالكليات دون
الجزئيات لكن المحققين ومنهم صاحب المحاكمات حملوا ما هم
بقراين كلماتهم على ان علمه تعالى بالجزئيات ليس على طريقة الاحساس
واذ مجرد عن المادة واذ الكل مستندة اليه تعالى غاية الاستناد
بالآلات والوسايط واثبتوا الانبياء والرسل والملائكة و
ثبت قدمهم عنده واذ ليقوموا البشرية حادثة واذ التسلسل
في الامور الموجودة المجتمعة محال واذ النفس لا تفنى بفناء البدن
واذ الطاقة البشرية لا تفي لمعرفة ذات الله تعالى واذ سبحانه

نعوم وذكي نعم من الالواك

من الالوان والطعوم والروايح واللذايذ الحسية واذ تعالى
ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل واذ تعالى حي واذ السمع والبصر
في حقه تعالى ليس بآلة جسمانية واذ لا يمتنع التسلسل في الاضافات
والتلوين واذ القديم لا يستند الى القادر المختار واذ الايجاد
متناهية واذ يمتنع انتقال الاعراض عن محالها واذ التناسخ باطل
الملك الرابع في مقالات المعتزلة الواقعة تلك المقالات
في مقابلة مقالات الاشاعرة قالوا ان اول ما يجب على المكلف
هو النظر في معرفة الله تعالى واجب عقلا واذ حصول العلم
بعد النظر انما هو بالتوليد ومعنى التوليد ان يوجب فعل
لفاعل فعلا آخر كحركة اليد والمفتاح واذ النظر فعل للعبد
واقع بمباشرته يتولد منه فعل اخر واذ حصول العلم الضروري
فينا يتوقف على الاحساس والتوجه وغيرهما وعلى الاستعداد
لذلك الضروري واذ الجهل قابل للعلم في الحقيقة واذ حقيقة
الانسان عبارة عن هذا الهيكل المحسوس واذ الافعال الاختيارية
حاصلة بقدرة العبد وحدها بمعنى انه تعالى يوجد باختيار
في العبد العقل والقدرة وبواسع الارادة الحاصلة من العبد
يوجد المقدور على الاختيار قلت في الاعتماد جمهور المعتزلة
اذ المعدوم يبقى وعين وعرض وجوهر وسواد وحركة وذكر
قبل الحدوث وقدرة الفاعل لا يتعلق الا بالوجود ولا تعلق لها بالشيئية

واذ النظر في معرفة الله تعالى واجب

ولا يكون حركة في الازل وسوادا وجوهرا وذاتا وعينا لان هذه الاوصاف
كانت ثابتة ثم الوجود ليس معنى وراء الذات ولا تتعلق القدرة بالذات
فلا تتصور تعلقها بالوجود اذ هو ليس معنى وراء الذات فاذ
لا تتعلق لقدرة ما لا للقدرة القديمة ولا للقدرة المحدثة
بمقدور البتة وفيه تعليل الصانع والقول بقدم العالم وابطال
ثبوت الفعل للعباد انتهى وفيه نظر لانه اذا اراد ان الوجود ليس
بمعنى وراء الذات عند اهل الحق فسلم لكن لا يفيد في رد ما اعترض
على الخصم اذ بناء الفاد على مقدمة غير مسلمة عند الخصم لا يضر الخصم
وهو ظاهر فقوله فاذ لا تتعلق بقدرة ما لا للقدرة القديمة
ولا القدرة المحدثة بمقدور البتة غير صحيح وان اراد ان الوجود
ليس بمعنى وراء الذات عند المعتزلة امر زايد على ماهيته كما هو
المقرر في كتبهم نعم ان ابا الحسين البصري من المعتزلة ذهب الى ان الوجود
عين الماهية وانه ليس بمعنى وراء الذات لكن جمهورهم لم يقل بذلك
وان اراد ان الوجود ليس بمعنى وراء الذات ببداهة العقل فغير مسلم
ايضا اذ دعوى البداهة في محل النزاع خصوصا في مثل هذا البحث
الذي اضطرب فيه الاراء غير مسموع والله اعلم وان القدرة لا تكون
الا مؤثرة وانه لا يجوز مقدور بين قادرين بناء على امتناع القدرة
الغير المؤثرة وان الممنوع عن الفعل يجوز ان يقدر على الفعل وان قدرة
العبد تتعلق بمقدوراته المتضادة وان قدرة العبد لا توثر

وغير المفيدة

ففصل

ففصل الا اذا انضم اليها مرجح يسمونه الداعي والمدعو المقدورة
بالذات من استوى عنده الطرفان لا يرجح احدهما والمقتول تولد
موته من فعل القاتل وانه لو لم يقتل لعاش الى مدة هو اجله الذي
قدره الله فالقاتل غير بالتقديم الاجل الذي قدره الله
وانهم انكروا القضا والقدر في الافعال الاختيارية الصادرة
عن العباد ويثبتون علم تعالى بهذه الافعال ولا يثبتون
وجودها الى ذلك العلم بل الى اختيارهم وان صفات الله عين
ذاته قلت قال مولانا علي القاري في شرح الفقه الاكبر عند قوله
ولا يشبهه شيء من خلقه فاذ وجود تعالى عين ذاته وصفاته
تعالى ليست عين ذاته خلافا للفلاسفة ولا غير ذاته كما تقوله
المعتزلة ولا حادثة كما تقوله الكرامية بخلاف المخلوقين
فان صفاتهم غير ذاتهم والحاصل ان الفلاسفة والمعتزلة
نفوا الصفات احترازا عن تعدد القدما انتهى وفيه اذ كتب
الكلام مشحونة بعينية الصفات عند المعتزلة على ان بنفي قوله
والمعتزلة نفوا الصفات احترازا عن تعدد القدماء منافاة
ظاهرة قلت وكذا ما قاله ابن جماعة من ان الصفات عند المعتزلة
غير الذات مخالف لما هو المنقول عنهم وان الرضا هو الارادة
فاذا لم يرض الله لعباده الكفر لم يكن مريدا له وان امر تعالى
بالشيء يستلزم ارادته بخلاف الكافر مراد وكفره غير مراد وانه

ليس بمأثم اذ كان ومالم يشأ لم يكن بل قد شاء مالم يقع ووقع مالم
يشأ واد معنى كونه متكلما والكلام فى الغير وانهم انكروا الكلام النفسي
وان الله تعالى يعذبه بالاعراض والعلل واوجبوا عليه
عقاب صاحب الكبيرة اذا مات بلا توبة وحرموا عليه المغفرة
وقالوا انه مخلد فى النار قلت هذا هو المشهور والمنقول
عنهم وفى شرح المقاصد ينبغى ان يكون ما اشتهر منهم مذهب
بعضهم والمختار خلافه لان مذهب الجبائى وابى هاشم وكثير
من المحققين وهو اختيار المتأخرين ان الكبائر اغا تقطع
الطاعات وتوجب دخول النار اذا زاد عقابها على ثوابها
والعلم بذلك مفوض الى الله تعالى فمن خلط الحسنات بالسيات
ولم يعلم غلبة الاوزار لم يحكم بدخول النار بل اذا زاد كثيرا
يحكم بانه لا يدخل النار اصلا واضطربوا فيما اذا تساوى
الحسنات والسيات وصرحوا بان هذا يجب التوقف فيه
بحسب العقل فيجوز العفو عن الكبائر كلها لا عند الكعبى
وذكر امام الحرمين فى الارشاد ان ائمة البصريين وبعض البغداديين
منهم جوزوا العفو عقلا وشرعا وان الحسن والقبيح هما امران
عقليان وانه اذا دل العقل على الصفة تعالى بصفة جاز
الاطلاق عليه سواء ورد به اذن الشرع او لا وانهم انكروا
الشفاعة وان الجنة والنار ليستا مخلوقتين الان وان الفاسق

المشركين هم خدام اهل الجنة وان الصغائر معفو عنها البتة لا
يحتاج الى التوبة وان الشفاعة لا يكون الا لرفع الدرجات
وانهم لم يثبتوا عذاب القبر قلت وفى شرح المقاصد قال
بعض المتأخرين منهم من حكى انكاره ذلك عن ضرار بن عمرو وانما
نسب الى المعتزلة وهم برآء منه لمخالفته ضرار اياهم وتبعه قوم
من الفقهاء المعاندين للحق وفى حاشية الكشاف ان المعتزلة
فمن اثبت عذاب القبر وان الملائكة افضل من البشر وان الاعمال
داخلة فى حقيقة الايمان جزء من قوام حتى يلزم من عدمها
عدم وان قبول التوبة واجب عليه تعالى قلت وقال
الوجوب سمعا وعدا قال امام الحرمين نعم بدليل ظنى
اذ لم يثبت فى ذلك نص قاطع لا يحتمل التاويل كذا فى شرح
المقاصد وبعد عدم ثبوته بدليل قطعى لا يحتمل التاويل
اثبات الوجوب بمثل هذا الشيخ قبل الكعبى من فضله لا يجوز
وان القياس يثبت الاصل وان المعدومات حال عدمها
متميزة ثابتة وان لم يكن موجودة قلت قال المحقق ابن الهمام
فى المسايرة وعندى انه يجب حمل قول المعتزلة بثبوت الجواهر
فى العدم على الثبوت والتقرر العلمى ان يبعد من العقلاء
ذوى الحوض فى الدقايق التكلم بالامر له وقال شارحه
فى هذا المقام ان المعتزلة يقولون ان المعدوم شئ وثابت فاذا

ز قلت كتب الكلام لمشايخ اهل السنة سيما
كتب الماتريدية مشحونة بالنقل عن جمهور
المعتزلة انهم انكروا عذاب القبر ولعل
مولانا اى بعض ائمة الاعتزال مثل
الزمخشرى وغيره يعترف بعذاب القبر
فظن انه مذهب جمهورهم صح

ح انتهى وفى هذا التقرير اضطراب لانه انقل صح
من التقرير انه ضعيف ثبت فى قوله وان ثبت راجع
الى الوجوب وهو مخالف لسياق الكلام
وسياقه ولم يعهد فى مشايخ اهل السنة
اطلاق الوجوب على ما لم يثبت لا سمعا ولا
عقلا سيما عند الاشعرية وبعد التسليم لا يصح
قوله اذا لم يثبت فى ذلك نص لا يحتمل
التاويل صح اى بعد اعترافه بعدم ثبوت
دليل سمعى قطعى لوجوب قبول التوبة
على الله فيفيد ثبوت الوجوب العقلى على الله
الذى هو محل النزاع هنا فتدبر حقا وانصافا

سباح
الذالوجود

عدم الموجود بقي ذات المخصوصة فامكن لذلك ان يقاد وقولهم
المعدوم ثابت اذا لم يحمل على ما قاله المص لم يحصل له معنى ولا
يتجه له وجه يحمل عليه اذ ليس للثبوت بمعنى الوجود والتحقق ولو
قيل المعدوم موجود الكان كلاما لا يصد (منتقضا) رعن عاقل انتهى وفي
كلام المتن والشرح نظر اما في المتن فلان الكتب مشحونة بالنقل
عنهم انهم يقولون المعدومات ثابتة متقررة في الخارج وان لم تكن
موجودة فيه وان بين التقرر والثبوت مغايرة وليس بينهما وبين
الوجود عندهم مغايرة فتوجيه كلامهم بالتقرر العلمي توجيه بما
لا يرضى به صاحبه والدليل على انهم لم يريدوا ذلك ان المعدوم
الممتنع الوجود ويسمونه المنفي ليس بشيء عندهم مع انه مما تتعلق به العلم
ولا ثبوت علمي فلو كان الثبوت عندهم التقرر العلمي لما فرقوا
بين المعدوم الممكن والممتنع فان في الاعتماد جمهور المعتزلة وان
جعلوا المعدوم شيئا فلم يجعلوا المستحيل شيئا مع ان معلوم
انتهى واما في الشرح فلان قوله فليس للثبوت معنى الا الوجود
والتحقق غير مرضي حيث ان الثبوت والوجود ليسا بمترادفين
بل الثبوت اعم من الوجود عندهم فان اراد ليس للثبوت معنى غير الوجود
عند الحكيم والاتباعة فلم لكن لا يفيد وان اراد عند المعتزلة
فلم لا سمعت وان اراد انه كذلك بالبداهة فغير مسموع لما ان دعوى
البداهة في محل النزاع فظهر ان قوله وتوفيل المعدوم موجود

لكان

ما فاذا علمت مقالة المعتزلة ان المعدوم الممكن ثابت في الخارج وان لم يكن موجودا فيه ينكشف لك قولهم انه يجهل ويعلم
والعالم والجاهل بمعنى انهما يتحدان ذاتا وحقيقة فتأمل لك مسألة اولا فحتى يتضح لك مقصودهم وما زعموا ان السواد
مثلا حال عندهم فاعل للسواد حال وجوده اي يتحد معه ذاتا لانه السواد ولم يكن سوادا بسبب اتصافه بالوجود الخارجي بل هو سواد حال
كونه معدوما ايضا لانه ثابت في الخارج عندهم فليس الفرق بين السواد المعدوم في الخارج وبين هذا السواد الا كالفرق بين موجود في الخارج
الا بان احدهما متصف بالوجود الخارجي والاخر بالعدم الخارجي مع ثبوته في الخارج فعلم هذا السواد الى محل ذلك العالم في محله سواء
كان من مقولة الاضافة او من مقولة الفعل او الانفعال
او الكيف فاعل لهذا العلم قبل حصوله في محله وهو قبل حصوله
في محله معدوم في الخارج الا انه ثابت فيه وغير عنه في هذه الحال
بالجهل والا فهو علم في ذاته وحقيقته فليس بجهل في الخارج
وكونه اضافة او فعلا او انفعالا او كيفا او غيرها من مقولة
بعد حصوله في محله عرض وكيف او فعل او انفعال او اضافة قبل حصوله في محله
ايضا فهو علم ايضا في ذاته غايته انه يعبر عنه في هذه الحالة باسم
الجهل كما يعبر عنه في حالة حصوله في محله العلم فليس الخلاف
بينهم هنا الا خلافا في العبارات والحقيقة كما انه لا خلاف
بينهم هنا انه قبل حصوله في محله معدوم في الخارج يسمى معدوما وبعد تحققه فيه يسمى موجودا
وغير قابل بعدم وجوده وبهذا انتفى ما توهمه بعض الناس من
التناقض بين قولهم الموجود لا يوجد والمعدوم لا يعدم

17

لكنه كلام ما تسا قنا لا يعهد من عاقل حيث انه لم يقل به احد ولا
لزم من كلام احد كما تحقق وانه اعلم وانهم انكروا الرؤية وانه تعالى
لا يصدر على مثل مقدوره لعبد وان الاستطاعة قبل الفعل لا مع
وانه لا يجوز التكليف بما ليس في الوسع وان الهداية هي الدلالة الموصلة
الى المطلوب وان ما هو الاصلح للعبد فهو واجب عليه تعالى وان الفاسق
وان لم يكن مؤمنا لكنه ليس بكافر حتى يجوز الصلوة خلفه وانه
لا ينفع في دعاء الاحياء للاموات وصدقهم لهم قلت
والامام مالك معهم في ذلك كذا في البزازية وان كل مجتهد مصيب
وان حكم تعالى في كل حادثة قاد اليها المجتهد وانه يصدق على
ان الصدق النافع والكذب الضار قبح بالبداهة رؤيته
اعمى الصين بقة الاندلس ورؤيته ما لا يكون مقابلا وان الرؤية
امر مشروط بثمانية شروط وهي كون المرئي كيفا وكونه مستنيرا بنفسه
كالشمس او بغيره او محاذيا للبصر او في حكم المحاذات وقصد المبصر
الى الابصار بالحجاب وعدم الصغر المفرط وعدم القرب المفرط وعدم
البعد المفرط قلت وقال في شرح الصحائف زاد قوم امرا ناسعا
وهو عدم مقارنة ما يوجب الغلط وان الوجود المطلق مشترك
معنوي لا لفظي قلت وفي شرح الصحائف ان شيخ اهل السنة
والمعتزلة ذهبوا الى ان وجود كل شيء عين ماهيته انتهى والثاني
مخالف لما في اكثر الكتب ولعل هذا القول شاء ان ابا الحسين

وانه يمتنع ح

البصري ذهب الى كون الوجود عينا لكن ليس هذا مذهب الجمهور
المعتزلة كما تقدم وانه تعالى اعلم وان المعدوم ما حال العدم
متصفة بصفات الاجناس وانه لا يتصف بالوجود والحياة
والعلم والقدرة بمعنى انها احوال ثابتة له تعالى في الازل وهذا
عند مثبتي الحال منهم وهم جمع من المعتزلة وان المتماثلين يجوز ان
يجتمعا في محل واحد وان نوافي الحياة كالعلم والقدرة والا
رادة اذا قامت بجزء الحي اوجبت للمجموع حكما فكان المجموع
عالما قادرا بخلاف غيرها كالالوان وان تعريف العرض بمعنى
ما لو وجد لقام بالمتحيز لانه ثابت في العدم وان الفناء عرض
وان الحياة مشروطة ببنية مخصوصة مبلغ من الاجزاء تتقدم بها
تاليف خاص لا يتصور قيام الحياة بدونها وان الجهل المركب ليس ضدا
للعلم البسيط وما ثمة وان ليس الاحساس بالشيء علما به فليس الابصار علما
بالمبصرات والسماع علما بالمسموعات وكذا البواقي وان يجوز العلم
الاجمالي له تعالى وان بين الجوهر والفرد والجسم عندهم واسطة هي الخط
واقل الجوهر ان والسطح واقل محققهم ثلثة وانه لا يبقى انقلاب العلم
النظري ضروريا في العلم بالله تعالى وصفاته وان العلوم الضرورية
والعلوم المكتسبة التي لا يتعلق بها التكليف تبقى وان مجاورة الجوهر
الرطب والجوهر اليابس وان ولدت التاليف بينهما فليست
شرطا له وانه لا يلزم بين الحركتين المتعاقبتين والتهابط سكون الجسم

هو التعويل

18

هو التطويل المرض العميق وان البدل مجاز عن الغة وان الالم الحاصل
من الاعتماد على الغير بضرب او قطع متولد من الاعتماد وانهما اولوجهين
والقطع والاكتة والافعال بوجوه لاشتمال مذهبهم لما ذكروان
خلق الضلال قبيح لا يصح اسناده اليه تعالى وانهما اولوا التوفيق
والهداية بالدعوة الى الايمان والطاعة وانهما فرق والمرزق
تارة بالحلال وتارة بما لا يليق الانتفاع به وان ما يدرك مرة
حسنة او قبيحة من الافعال التي ليست اضطرارية تنقسم الى اقسام
الحسن وان خلق المعجزة على يد الكاذب مقدور لكنه
لكنه ممتنع وقوعه في حكمته فيمتنع صدوره عنه مثل سائر القبائح
وان يمتنع من الانبياء صدور الكبائر عمدا قبل الوحي وبعده وان
ذلك الامتناع من العقل لا من السمع وان ليس لنبينا صلى الله تعالى
عليه وسلم العمل بالرأي والاجتهاد في الاحكام الشرعية وان
لا يجوز ذلك عقلا بل يمتنع فيه وان كبيرة واحدة تحبط جميع الطاعات
وان زادت عليها لما ثمة منهم وانهم شرطوا في صحة التوبة
امور ثلثة الاول رد المظالم الى اهلها والثاني ان لا يعاود
ذلك الذنب والثالث ان يستديم الندم على الذنب المتوعين
جميع الاوقات وان تاب مسلم من ذنب توبة صحيحة ثم عاد اليه
تبطل توبته من الاول وان اذا تاب عن التوبة من ذنب لا يصح توبة
منه قلت ونفيهم من كلامهم هذا ان لنهم شرطا رابعا في قبول

التوبة

وقت التوبة من ذنب ما عليه ان يتوب عن جميع الذنوب

لا يتحقق بدونه والله اعلم وانهم انكروا عهد الميثاق واولوا الآيات والاحاديث
الواردة في ثبوته وانهم انكروا الميزان فمنهم من اوله عقلا ومنهم من لم يحكم
بثبوته وانهم يسمون مثل الايمان والمكفر والمؤمن والكافر اسماء دينية
لا شرعية تفرقة بينهما وبين الالفاظ المستعملة في افعال الفرعية وان
نصب الامام واجب عقلا لا شرعا وانه لا يجب الائمة من قريش وان افضل
التابعين بعد رسول الله صلعم عند اكثر المتاخرين علي رضي الله عنه وانه قولنا
الامر بالمعروف واجب وكذا النهي عن المنكر من الاصول الدينية وان
تكليف العباد واجب وان اللطف وهو ما يقرب العبد الى الطاعة
ويبعده عن المعصية بحيث لا يؤدي الى الالجاء واجب على معنى ان تاركه
يستحق الذم وان بعثة الانبياء واجبة على الله تعالى وان العصمة للملك
لا تكون لهم ذلك داع الى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته
على ذلك وان اثبات اعم من الموجود وان المعدوم اعم من المنفي وان
تعالى لا يريد الشرور والكفر والمعصية وقعت او لا ويريد الخير والايمان
والطاعة وقعت او لا وان الارادة يوافق الامر فكل ما امر الله
تعالى يريده وان الدليل النقلي لا يفيد الجزم في المعتقدات وان
كل ماهية نوعية لها اشخاص غير متناهية ثابتة وان الاضلال
بمعنى الخذلان عندهم وانه ليس من الله تعالى ايلام الخلق وتعذيبهم
بغير من غير جرم منهم سابق ولا ثواب لاحق وانهم اوجبوا على الله
ان يقتص لبعض الحيوانات من بعض وانهم قالوا ان الله تعالى في كل مكان

من صورة

ان يكون

فلم

قلت يشبه ان يكون هذا النزاع راجعا الى اللفظ وتسمية لا الى اللغ
اذ لم يجدوا بذلك انه تعالى في مكان بذاته بل بعلمه وقدرته ثم يرد عليهم
التخطئة في التعبير كما خطؤا من قال انه تعالى جسم لا كالاجسام قال
مولانا ابو البركات عبد الله النسفي في شرحه للعمدة وقول المعتزلة و
جمهور النجارية انه تعالى بكل مكان بالعلم والقدرة والتدبير دون
الذات باطل لان من يعلم مكان لا يقال له اذا في ذلك المكان بالعلم
ثم المعتزلة يقولون انه عالم لذاته وعلمه ذاته فكان قولهم بكل مكان
بالعلم انه بكل مكان بذاته انتهى وفي قوله الاخير نظر اذ قد سلف
ان مرادهم بكون العلم مثلا عين الذات ان الذات وحده يترتب
عليه الانكشاف بلا اضافة في حصول الانكشاف الى صفة زائدة
على الذات فالمراد بقولهم انه تعالى بكل مكان بالعلم انه ينكشف له الذات
كل مكان فيكون كل مكان متعلق علمه المحيط بكل شيء فاين التنافي
والله اعلم وان العرش عبارة عن الملك والكرسي عبارة
عن العلم قلت كذا ذكره في عقيدة الطحاوي وقال صاحب
التبصرة في تفسير قوله تعالى وسع كرسيه السموات والارض وقيل الكرسي
بمعنى العلم وقيل بمعنى الملك وقيل بمعنى الرسم قال وهذه وجوه
صحيحة ذكرها علماء السلف انتهى فيعلم ان ذلك ليس من مفردات
المعتزلة لكنه لا يعتمد عليه لان الثابت من القرون الثلثة التي هي
خير القرون وعند عامة المحدثين هو ان العرش والكرسي امران موجودان

لا بذاته

محيطة ان بالسموات السبع على ما ظواهر النصوص من الآيات والاحاديث
فيكون تلك الاقوال اقوالا منفردة عن مذهب جمهور اهل الحق
فلا يتجه للتعديل عليها والله اعلم وان الفرق بين الصفات الذاتية
والفعلية هو ان ما جرى فيه النفي والاثبات فهو من صفات الفعل
كما يقول رزقا لزيد مالا ولم يرزق بعمرو ومالا يجري فيه النفي
والاثبات فهو من صفات الذات كالعلم والقدرة فلا يقال لله يعلم
كذا ولم يعلم كذا فالارادة والكلام ما يجري فيه النفي والاثبات
قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وكلم الله موسى
تكليما ولا يكلمهم يوم القيمة قلت لعل النزاع بين الاشاعرة
والمعتزلة يعود لفظيا اذ الارادة والكلام وان كانا
عند الاشاعرة من الصفات الذاتية يلزم من نفيها نقيضه الآن
النقيضية انما يلزم من نفي مطلق الكلام الارادة لا من نفي الارادة
المتعلقة بامر مخصوص ولا نفي الكلام المتعلق بمخاطب مخصوص
لا يقال ان المعتزلة ينفون الصفات فكيف يصح القسمة من طرفهم
الى الذاتية والفعلية لانا نقول انما ينفون الصفات الزائدة
بمعنى مبادئ المشتقات والا فمنبوت الصفات بمعنى المشتقات متفق
عليه بين الفريقين والله اعلم واذ شرط في عقد الامامة
ما يقوم كل منهم اهل للامامة وانه لا يجوز ان يكون لرفع اسماء
وصفات لا نعرفها وان التحريف وتمويه لا حقيقة له و

وكذا البين

20

وكذا البين يعني ان اصابت العين واخبارها وتأثيرها في النفوس
وكذا تأثير الحرف النفوس كما اشتهر من قبل الاوهام والخيال
والخيال لا حقيقة لها قلت قال في الاعتماد ان المعتزلة لما لم
يقدروا ان ينسبوا اثر فعل الساحر الى الساحر لعدم المباشرة
حتى يازم خالق لم ولما لم يكن للسبب اتصال بالمحل حتى يقولوا
بانه خالق له بطريق التوليد لان اتصال السبب شرط لتخليق
المولدات عندهم ولا يجوز ان يكون مخلوقا لله
تعالى لان ايجاد القبيح سفه فلا يضاف اليه قالوا انه تخييل وتمويه
وعندنا لما كان كل شيء الخالق الله كان ذلك يخلقه ايضا والله اعلم
وكذلك الكلام في العين وان ايات الوعيد اخبار بالعموم
لما فيه من الزجر وانه يجوز ان يبطل الحسنات بشوم المعاصي من الكفر
وغيره وان الجلالة من الاسماء المشتقة وان عند سلامة
الحاسة وحضور المبصر وباقي الشرائط يجب الابصار وان
المقلد هو الذي لم يبن كل مسئلة من مسائل الاصول الدينية على دليلها
العقلي مع القدرة على مجادلة الخصوم ودفع الشبه واهل النظر
والاستدلال هو الذي ابتنى كل مسئلة من مسائل الاصول الدينية
على دليلها العقلي مع القدرة على مجادلة الخصوم ودفع الشبه
وان فائدة التكليف هو الاداء لا الابتلاء وانه ليس في مقدوره
تعالى اللطف والفضل بالكفار لامنوا اذ لو كان في مقدوره

يقولوا

ذلك ولم يفعل لكان بخيلا ظالما وان المفاطحيت بقضاء ذلك
وان تاويل الاستواء في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى تاويل
صحيح وان ثبت انه تعالى يفعل لغرض وان الحكمة في الفعل
كل فعل فيه نفع اما للفاعل او لغير الفاعل وانهم انكروا كرامات الاولياء
قلت والاوستاد ابو اسحق الاسفرائني معهم فيه تذنيب
فانه قلت اية هذه الضلالات اشد انكارا لعليك قلت اشد غاليا
قولهم ان تعالى الله عن مثل هذا وان ليس في وسعه سبحانه وتعالى لطف
لو فعله بالكفار لامنوا ان لو كان في مقدوره تعالى ذلك ولم يفعل
لكان بخيلا ظالما تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا تكاد السموات يتفطرن
منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا ان دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي
للرحمن ان يكون عاجزا قلت كذلك غير واحد من فقهاء المورخين ان عمرو بن
عبيد ابو عثمان البصري من ابناء فارس وقال ابن بكير التميمي
من لاهم وهو عظماء المعتزلة وقدمائهم وكان عندهم من المجتهدين
عند مقلديهم يقول ان كان تبت يدا ابي لهب في اللوح المحفوظ
فالله على ابن ادم وروي له حديث ابن مسعود وحديث اقتادة
المهد وقد خلق احدكم يجمع في بطن امه اربعين يوما حتى فيؤمر
باربع كلمات يكتب رزقه واجله وعمله وشقي او سعيد فقال لو سمعت
الاعمش يرويه لكذبته ولو سمعته من زيد بن وهب لما اجبته ولو
سمعته من ابن مسعود ما قبلته ولو سمعته من رسول الله صلى الله تعالى

عليه وسلم

عليه وسلم لعروته ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لعلمت انه كما
اخذت علينا الميثاق انتهى وقد كان صاحب الكشاف وآب
ده ويدين وانه اذا ورد حديث يخالف مذهبه الباطل يرده
ويكذبه وان كان ذلك على الحديث منصلا الى رسول الله صلى الله
الثقاة بل وان كان مما اتفق عليه الشيخان وان ورد حديث
يوافق مذهبه الباطل بروجه ويستحسنه ويوثقه من عنده وان
كان الحديث يرده ائمة الحديث ويزيفه وليس هذا الواخزه
بل ليقيه من قدمائه واسلافه ويسجي في الحاتمة ان قل الموانف
واحدا من عظماء المدين لايمانه وتصديقه بالحديث الوارد
في رويته تعالى في الدار الاخرة فهم من اخرهم لم يتقيد وا بالروايات
والسمعيات بل اعتمدوا على اصول اخترعوها من عند انفسهم فصلق
في حقهم افرايت من اتخذ الهه هواه واضله الله على علم وختم
على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة المسلك الثالث
في مقالات الاشاعرة الواضحة تلك المقالات في مقابلة مقالات
جمهور المعتزلة قالوا ان اول واجب على المكلف هو معرفة الله
تعالى اما النظر في معرفة الله تعالى واجب شرعا لا عقلا وانه تحصل
المعرفة بالنظر الصحيح على طريق جري العادة لا على طريق التوليد
ولا على طريق الايجاب والله تعالى باق ببقاء قائم به تعالى والعلم
الاجمالي لم يثبت له تعالى وان جميع الممكنات مستندة اليه تعالى بلا واسطة

وان كل موجود ممكن الرؤية حتى المطعوم والمرويح وان كل موجود
ممكن السمع حتى المطعوم والمرويح واللذات وان محل العلم الحادث
غير متعين عقلا يجوز ان يخلقها الله تعالى في اي جوهر اراد من
جواهر بدن الانسان وان الوجود عين في الكل اي الواجب والممكن
وان الوجود مشترك لفظي وان الغيرين هما الموجودان يصح علم
احدهما مع عدم الاخر فالصفة التي يمتنع انفكاكها عن الذات
ليس بغير وكذا الخبر لا يكون غير الكلام وان لا يجب عليه تعالى شيء وان افعاله
تعالى غير معللة بالاغراض وان الحسن والقبيح العقليين بمعنى كون
فلو لم يكن الشارع اقتضى حسن ما قبح وقبح ما حسن لم يكن ذلك
ممتنعا وان ذلك لا يجب قبل البعثة شرعا لا الايمان ولا غيره ولا يحرم
كفر وانه لا يجوز اطلاق اسم عليه تعالى ما لم يجئ به الشرع وان لفسخ
الشيء قبل تمكن من فعله يجوز وان صاحب الكبيرة لا يخلد في النار
وان العفو جائز عقلا حتى عن الشرك والكفر وانه يجوز تعذيب
المطيع وتنعيم العاصي وان الله تعالى يالام الخلق وتعذيبهم عن غير جرم
منهم سابق الاثواب لا حق وان قبول التوبة فضل لا واجب

قلت قال مولانا على القاري في شرح الفقه الاكبر عند قوله ولا
نقول ان المؤمن لا يضره الذنوب وانه لا يدخل النار ولا انه
يخلد فيها وان كان فاسقا بعد ان يخرج من الدنيا مؤمنا اي مقرونا
بجزء الخاتمة خلافا لما يقوله المعتزلة وذلك لان صاحب المعتقد

ت المشيئة

تحت المشيئة عند اهل السنة والجماعة لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اي من تو بة والا فهو سجانه يقبل التوبة عن عباده
ويغفر بها الشرك وغيره ممن وعده واخباره خلافا للمعتزلة
حيث يقولون يجب على الله تعالى عقاب العاصي وثواب المطيع وقبول التوبة
واشباهها واما قول التفتازاني في شرح العقايد عند قوله ويغفر ما
دون ذلك لمن يشاء من الصغائر والكبائر مع التوبة وبدونها خلافا
للمعتزلة فغير ان قوله مع التوبة هو قلم ليس في محله اذ هو هين حيث خالف
الطائفتين لان المشيئة بدون التوبة محل خلاف للمعتزلة واما معها
فلا خلاف في المسئلة كما صرح في شرح المقاصد بانهم اجمعوا
على ان لا عذاب على التائب لما صح في الحديث التائب من ذنب كمن لا
ذنب له ولقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده انتهى ولا يخفى
ان قول التفتازاني مع التوبة مبني على مسئلة خلافية وهو ان قبول
التوبة واجب على الله تعالى عند المعتزلة وفضل لا واجب عند الاشاعرة
فبعد التوبة العفو في المشيئة ان شاء عفى وان شاء عذب على مقتضى اصولهم
والعجب من المولى المذكور انه حكم قول التفتازاني مع التوبة بالهو مع انه
قال قبيل خلافا للمعتزلة حيث يقولون يجب على الله عقاب العاصي
وثواب المطيع وقبول التوبة اذ هذا القول اشعر بان العفو بعد التوبة
وعدم العذاب البتة بالمشيئة من مقتضيات اصول المعتزلة واما على
اصول الاشاعرة فهو في المشيئة كما هو قبل التوبة غاية ان مشيئة العفو ارجح

واقرب بمقتضى وعده الكريم بالنسبة الى ما بعد التوبة بلا وجوب ولا
مقتضى واما قول ذوي المقاصد بانهم اجمعوا على ان لا عذاب
على التائب فالمراد بحسب فضل العميم وكرمه يقرينة هذا الاصل اعني
ان قبول التوبة فضل لا واجب وكل ايد قول نقلا وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده بالمشية على مقتضى هذا الاصل وان الجنة
والنار مخلوقتان الان وانهم اثبتوا الصراط والميزان وانكر
وان التكليف بما ليس في الوسع وان لم يكن واقعا لكنه في نفسه جائز وان
الاستطاعة مع الفعل وان ليس ما هو الاصلح للعبد واجبا عليه
نقلا وان الهداية هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب وان العرض
هو الموجود القايم بالمتحيز وان الاعراض لا تبقى اثنين بل يجدد ربنا تعالى آنا فآنا وكذا المعتزلة معهم وان تخصيص كل واحد من الآحاد
المنفصلة المتجددة بوقتها انما هو لفاعل المختار وان حكم العلة
لا يتعدى محلها وان كل متماثلين لا يجتمعان وان حقيقة الزمان
هي امر متجدد معلوم يتقدر بمتجدد يوهم ازالة الابهام وانهم يجوز
في الايمان مطلقا وان السعيد لا يشقى والشقي لا يسعد بل كل سعيد
سعيد ابدا وكل شقي شقي ابدا وان الشياطين لهم تصرف في بني آدم وانهم
يوسوسون اليهم وانه يكفي في عقد الامامة مبايعة واحد من العلماء
المشهورين من اولي الرأي بشرط كونه بمحضر شهود وانه يجوز ان يكون
لها اسما وصفات لا نفسها وان الواحد من كل الوجوه يصدر منه

ون الانتهاء

بدون

بدون اختلاف الآلات والشرط اكثر من واحد وان عند سلامة الحاسة
وصحة المبصر وسائر الشرائط لا يجب الابصار وان مؤثر كل مسئلة
من مسائل الاصول الدينية عاد ليلها العقلي فهو من اهل النظر والاستدلال
وان لم يقدر على ايراد الشبهة ولا على مجادلة الخصوم وان قائدة الكلمة
هو الابتلاء لا الاداء وان تأويل الاستواء بالاستيلاء في قوله
الرحمن على العرش استوى غير صحيح وانهم يجوزون الاشارة الى الله
تعالى الجهة كما يجوزون الرؤية لا في جهة وانه اذا تاب من ذنب
ينبغي ان يتوب من جميع الذنوب فلو اقتصر على التوبة من ذنب صحت
توبته منه واذا تاب من ذنب توبة صحيحة ثم عاد اليه في وقت
لا تبطل توبته من الاول وان الرؤية امر يخلق الله تعالى العلم على في
مشيته ولا يشترط بشيء ولا مقابلة ولا غيرهما من الشروط الثمانية
او التسعة وان الحيات غير مشروطة بنية مخصوصة وان الجهل المركب
ضد العلم لصدق المضدين عليهما وان ادراكات الحواس الخمس علم
بمتعلقاتها فالتسمع علم بالمسموعات والابصار علم بالمبصرات قلت
كذا في بعض الكتب والظاهر انه ليس بمذهب للاشاعرة بل هو
مما ذهب اليه الاشعري ولم يرتضه الاصحاب وانه يقع انقلاب العلم
النظري ضروريا وان العلوم لا يمكن بقاؤها كاثر الاعراض
وانهم فسروا الارادة بصفة مخصصة لاحد طرفي المقدور بالوقوع
وان الارادة غير مشروطة باعتقاد النفع او بميل النفس وانهم ادعوا

الضرورة في وقوع الترجيح من غير مرجح في بعض المواد وان ارادة الشئ كراهة ضده وان الممنوع عن الفعل لا يمكن ان يقدر عليه حال كونه ممنوعا وان القدرة الواحدة لا تتعلق بالضدين ولا بمقدور بين ولا يقدر على مقدور بين مطلقا وان الجسم يغير بالمغير القابل للقسمة ولو جهة واحدة وان الله تعالى صفاة زائدة على ذاته تعالى وقائمة به والاستواء والوجه واليمين واليد والقدم والاصبع واليمين صفة زائدة على الصفات السبع غير راجعة اليها وان جميعها صفات ثابتة لله تعالى وانه لا يلزم من صحة الرؤية بسبب تحقق الرؤية وانه يجوز في نفس العلم بحقيقة كنهه تعالى وان افعال العباد بقدرة الله تعالى وحدها وانه يجوز الترجيح بمجرد تعلق الاختيار باحد طرفي المقدور بين من غير داع الى ذلك الطرف وان المراد من الختم والاكنة والطبع والاضلال الواردة في القرآن هو خلق الضلالة في المطلوب وانهم حملوا التوفيق على خلق المقدرة على الطاعة وان المقتول مات باجل الذي قدره الله تعالى وعلم انه يموت فيه وموته بفعله تعالى ولا يتصور تغير هذا المقدور بتقديم ولا تاخير قلت والجواب الجاحظ وابا الهذيل العلاف من مشايخ المعتزلة كلهم ذاهبا الى ما ذهب اليه اهل الحق من ان المقتول ميت باجله وان كل حي رزقه الله تعالى اكله فاكل حرام فهو رزقه من الله تعالى حلالا كان او حراما وان المعرفة بالرخص والغلا هو الله تعالى وانه لا حكم لله تعالى في احكام الحنة للاطفال قبل الشرع وان اظهار المعجزة

على يد الكاذب في دعوى النبوة ممكن عقلا لكنه منتف عادة كتكثير الطعام وان دلالة المعجزة على الصدق ليست بعقلية بل عادية وانه يمتنع عن الانبياء عليهم السلام صدور الكبائر بعد النبوة وان ذلك الامتناع مستفاد من السمع واجماع الامة لا من العقل وانه لا يمتنع صدور الكبائر قبل الوحي وان الصغائر اذا صدرت عمدا بعد النبوة يشترط التنبيه عليه لينتهوا عنه وان لم يقع اصلا وانه عليه وسلم العمل بالرأي والاجتهاد في الاحكام الشرعية لانه لا يمتنع عقلا وان الانبياء عليهم السلام افضل من الملائكة مطلقا [illegible] عن الامام الخبيصي رضي الله عنه التوقف في هذه المسئلة وان التوبة لا يشترط بالامور الثلثة التي شرطها المعتزلة في قبولها وان الايمان هو التصديق بالرسول فيما علم مجيئه به ضرورة فتفصيلا فيما علم تفصيلا واجمالا فيما علم اجمالا وان الاقرار شرط لاجراء احكام الاسلام وان نصب الامام واجب شرعا لا عقلا وانه يشترط في الائمة ان يكون من قريش وان قولنا الامر بالمعروف واجب وكذا النهي عن المنكر من الفروع وان تكليف العباد غير واجب وان اللطف بمعنى ما يقرب العبد الى الطاعة ويبعد عن المعصية بحيث لا يؤدي الى الالجاء ليس بواجب وان الالام المعتادة عند تعالى حسنة سواء كانت مبتدأ بها او بطريق المجازات وسواء تعقبها عوض او لا وان بعثة الانبياء ليست بواجبة وان المعصمة هي المقدرة على الطاعة

او عدم القدرة على المعصية وأنا لعالم يفني من جهة ان الله تعالى
لا يخلق الاعراض التي يتخلق الجواهر الى وجودها وان افعال العباد
كلها واقعة بقدرة الله تعالى مخلوقة له تعالى ولا تأثير لقدرة
العبد في مقدوراته لدلايل القدرة والمقدور وافعال بقدرة
الله تعالى وان الدليل النقلي كظواهر المنصوص من الايات تفيد الاعتقاد
والجزم في المعتقدات وان العين والسحر حق وان الاضلال
معناه خلق الضلالة وانهم حملوا الجعل في قوله تعالى انا جعلنا الشياطين
اولياء للذين لا يؤمنون والارسال في قوله تعالى انا ارسلنا الشياطين
على الكافرين على ان الله تعالى سلط عليهم الشيطان حتى اضلهم واغواهم
وانه لا يتوقف حصول المقدورات فينا على الاحساس والتوجه
وغيرهما ولا على الاستعداد لذلك وان الم الانسان ولذته تحلهما
ومدركهما هو القوى الحالة في ذوات الانسان وان يتبع الفعل
عن النائم والمعدوم والجهل مخالف للعلم في الحقيقة وانه يجوز ان
يخلق الله تعالى العلم بكل معلوم وحقيقة صفة وان الجزء والكل
والصفة التي لا تنفك عن الموصوف غايرين وانهم نفوا الكلام
النفسي القايم به تعالى وان قضاء الله تعالى هو ارادته الازلية
المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وقدره ايجاده اياها
على قدر مخصوص وتقدير في ذواتها واحوالها قلت هذا هو المشهور
المنقول عنهم وصرح في ان القضاء راجع الى صفة الارادة وقد

قال

قال بعض المحققين ان المنقول عن الاشاعرة هو رجوع القضاء
الى صفة العلم فمعنى قضاء تعالى علمه الاشياء اذ لا يعلم العدم
ومعنى القدر اظهاره اى ايجاده تعالى بقدرة الازلية ما تعلق
علمه بوجوده على الوجه المطابق لتعلق العلم بوجوده انتهى وهو بظاهره
يميل الى ما قاله الفلاسفة في القضاء والقدر كما سمعت وفي
شرح المواقف للاصفهاني في القضاء وجود جميع المخلوقات في اللوح المحفوظ
مجملا والقدر وجودها في الاعيان مفصلا انتهى وظاهره
ان القضاء لا يرجع الى شيء من الارادة والعلم بل لا يرجع الى شيء
من صفاته الازلية وبالجملة وجدت كلمات القوم مضطربة في نقل
مذاهب الاشاعرة في القضاء والله اعلم بحقيقة الحال وانهم منعوا
وجوب الاقتصاص لبعض الحيوانات من بعض بل هو امر جائز في نفسه
وان صفاته تعالى ليست عين الذات ولا غيرها قال هو ولانا
على القاري في شرح للاماني ان من قال بان الصفات غير الذات نظرا الى ان
الصفات قائمة بالذات والى تقدم الذات على الصفات ومن قال
بان الصفات عين الذات نظرا الى ان الذات غير منفك عن الصفات ومن
قال لا عين ولا غير نظرا الى ان الصفة لو كانت عينا لكانت ذاتا
ولو كانت غيرا لزم التركيب وهو محال وفي كل من الوجوه الثلاثة نظر
اما في الاول فلان اهل الحق يقولون بقيام صفاته بذاته وبتقدم ذاته
على صفاته تعالى مع انهم لم يقولوا بالغيرية فرد النقض بهذا الدليل

وتحلف المدلول تأمل وأما في الثاني فلان عدم الانفكاك انما هو الدليل
الا تلازم لا دليل العينية لانا نقول بتحقق التلازم بين الشيء ونفسه
لانا نقول نعم الا ان التلازم اعم والعام لا يدل على الخاص بل احد
الدلالات الثلث وأما في الثالث فلان من يقول بعينية الصفات
لم يقل بان الصفات انقلبت وصارت ذاتا بل قال ان الذات وصف
يترتب عليه الاثر بلا انضمام امر زائد بخلاف ان ذاته تكفي في الاتيان بلا
انضمام العلم الى الذات فكذا الكلام في القدرة وغيرها فهذا معنى
وهو كما ترى لا يقتضي انقلاب الصفة ثم المالزمة الثانية غير صحيحة
اصلا يظهر عند التأمل ثم انه يحصل بما ذكرنا ان النزاع بين من
يقول بان الصفات غير الذات وبين من يقول انها لا عين ولا غير
لفظي لا حقيقي بناء على ان الغيرين عند اهل الحق ما يصح عدم احدهما
مع وجود الاخر ولما لم يصح هذا المعنى في الصفات مع الذات لم يقولوا
بالغيرية مع تجويزهم الغيرية بالمعنى اللغوي ضرورة قولهم بالقيام والتقدم
واما من يقول انها غير الذات لم يفسر الغيرين بما ذكرنا بمعنى انها غير الذات
الغيرية بالمعنى اللغوي فالنفي والاثبات في قولنا ان الصفات غير الذات
او ليست غير الذات لم يكونا واردين على امر واحد بعينه في الوجه الاول
والله اعلم وان القصد الى المعصية ليس كالقصد الى الكفر اذا لارادة
معقودة الثاني وان العرش والكرسي حق وهما امران محيطان
بكل شيء وليس العرش عبارة عن الملك والكرسي عبارة عن العلم وان الرزق

بل الصفات

وفوق كل شيء ليس

بين الصفات الذاتية والفعلية هو ان ما يلزم من نفيه نقيصة فهو صفة
الذات كالحياة فانك لو نفيتها يلزم الموت وما لا يلزم من نفيه نقيصة
فهو من صفات الفعل كالاحياء فانه لم يلزم من نفيه نقيصة وان عهد اليشاعرة
ثابت بالكتاب وهو قوله تعالى واذ اخذ ربك من بني ادم من ظهورهم
الاية والسنة وان لم يحمل على الاية المذكورة والحديث المذكور فيحمل
على المعنى المجازي المسلك السادس في المقالات التي اتفقوا عليها
الاشاعرة والمعتزلة اتفقوا على ان معرفة الله تعالى واجب وان النظر
الصحيح كاف في معرفة الله تعالى ولا حاجة الى المعلم وانه تعالى ليس بمحل للحوادث
وانه تعالى ليس في جهة ولا مكان ولا زمان ولا بجسم ولا جوهر ولا عرض
ولا متحيز ولا يحل في شيء ولا يتحد بشيء وانه تعالى متكلم وان
ما عدا الافعال الاختيارية منها بالقضاء والقدرة وان الارادة
يستلزم المحبة والرضاء وان التكوين حادث وانه عين المكون بحسب
المفهوم في الحادث وانها في القديم ليس في الازل خالقا ولا رازقا ولا
محييا ولا مميتا ولا مثيبا ولا معاقبا الى غير ذلك من صفات الافعال
وان الايمان يزيد وينقص وانه يجوز الاستثناء في الايمان في
الاستقبال وان ايمان المقلد غير صحيح قلت على ما هو المشهور
عن الاشعري وان المستدل هو من ينتهي الاصول الدينية على دليلها
العقلي والمقلد هو من ليس كذلك وانه لا يجب بقيام العرض بالعرض
وانه لا يصح تعذيب المطيع والعفو عن الشرك والكفر وكذا لا يصح

التكليف بما لا يطاق قلت والمفهوم من كتب اتباع الاشاعرة
هو وقوعه وانه يمتنع صدور الافعال الكثيرة المتضمنة عن العالم
وان الرؤيا بالعين باطل لاحقيقة لها اما عند المعتزلة فلفقد
شرايط الادراك من المقابلة وانبثات الشعاع وتوسط الهواء
والبنية المخصوصة وغير ذلك من الشرايط واما عند الاشاعرة
فلانه لم يجر عادته تعالى بخلق الادراك في الشخص وهو نائم وان
المنفي اي للمتنع لذاته ليس بثابت في الخارج وانه لا يجب تعيين اللغة
بل يكفي ان يقول النبي انا آت بخارقة من الخوارق ولا يقدر ان
يأتي احد بمثله وان الانبياء معصومون عن الكفر وعن الكبائر
تنبيهًا وعن الكبائر عمدًا بعد الوحي وانه يجوز صدور الصغائر
عنهم سهوا الا الصغائر الخسيسة وانه ليس لنبينا صلعم العمل في الاحكام
الشرعية بالرأي والاجتهاد وانما كان يصلم العمل بالوحي فقط وان
الانبياء افضل من الملائكة السفلية وان الشر وهو ما يلائم الحسوس
وان عذاب القبر وضغطة حق وان ولو كانت الكبيرة اذا مات بلا
توبة وغلبت حسناته على سيئاته فهو ليس من اهل النار وان قصد الكفر
كفر لا يغفر ان مات القاصد بلا توبة وان الاسم غير المسمى وانه لا يجوز
ان يكون المعدوم مرئيا وان الاستطاعة بمعنى سلامة الالات
والاسباب متقدمة على الفعل وانه لا يجوز مقدور بين قادرين
قادرين قدرتهما بين ولا قادرين كاسبين وان الارادة المتعلقة

واصف

واحدة وانهما لفظان مترادفان وانه لا يجوز الخلف عليه تعالى لا
في الوعد ولا في الوعيد الملك اتباع في مقالات الماتريدية
الواقعة تلك المقالات في مقابلة جمهور الاشاعرة قالوا ان معرفة
الله تعالى واجب عقلا لا شرعا وانه تعالى لو لم يبعث رسولا لوجب
عليهم معرفته تعالى وانه يعرف الصانع تعالى بصفاته حتى الخوف وان
حسن بعض الامور وقبح بعضها يدرك بالعقل وانه كما ان صفاته تعالى
الذاتية صفات حقيقية كذلك صفاته تعالى الفعلية ايضا صفات حقيقة
لانها امور اعتبارية وكما ان صفاته الذاتية قديمات كذلك صفاته
الفعلية ايضا قديمات وكما ان صفاته تعالى الذاتية قديمة قائمة
بذاته تعالى كذلك صفاته تعالى الفعلية قديمة قائمة بذاته تعالى
وكما ان كلام من الصفات الذاتية والفعلية صفة حقيقة قديمة
قائمة بذاته تعالى كذلك كل منها واجب الوجود لا يتصف شيء منها
بالامكان وان صفات الافعال التي تدل عليها نحو الخالق البارئ
الرزاق المحي المميت لها اسماء غير اسم القدرة تسميها باعتبار
آثارها والكل يجمعها اسم التكوين فان كان ذلك الاثر مخلوقا
فالاسم الدال عليه ذلك الصفة الخالق والصفة الخلق وان كان
ذلك الاثر رزقا فالاسم الدال عليه ذلك الصفة الرازق والصفة
الترزيق وان كان ذلك الاثر حياة فهو المحي والصفة الاحياء
وان التكوين ليس عين المكون قلت قال في العمدة تنزيها

لمن قال ان التكوين حادث هل تعلق وجود العالم بذاته تعالى او بصفة
من صفاته ام لا فان قالوا لا فقد عطلوه وان قالوا نعم قلنا فما تعلق به
ازلي ام حادث فان قالوا حادث فهو من العالم وكان تعلق العالم
ببعض منه لا وهي تعطيله وان قالوا ازلي قلنا هل اقتضى ذلك
ازلية العالم ام لا فان قالوا نعم فقد كفروا وان قالوا لا بطلت شبهتهم
انتهى ويرد على قوله فان قالوا نعم فقد كفروا انهم اذا قالوا ذلك
الزمناهم وبكتناهم ويرد عليهم بانه يلزم للفساد وكما قالوا في
اثبات حدوث ان قدم التكوين يستلزم قدم المكون لزوم الكفر
من كلامهم ممنوع لانه مالم يعود الى قياس الخلف وهو فرض نقيض الدعوى
صحيحا حتى يلزم منه الفساد وقال في العمدة ايضا حدوث التكوين
كما قالوا محال لانه ان حدث التكوين يعود السؤال الا ان يتسلسل
او ينتهي الى تكوين قديم وهو الذي ندعيه او لا بالتكوين وفيه تعطيل
الصانع فالصاحب الانتقاد في شرح هذا الموضح وفيه نظر لانا
نختار ان التكوين اخره لزم التسلسل او الانتهاء الى تكوين قديم
والاول محال والثاني يلزم المطلوب قلنا لا نسلم التسلسل
على تقدير عدم الانتهاء الى تكوين قديم انما يلزم ذلك ان كانت
تكوين الثاني غير تكوين الاول وانتم كما يقال وجود الوجود عين الوجود
وحصول الحصول عين والامكان الامكان عين الامكان انتهى كلام لا
ينقاد ويرد عليه ان كون التكوين الثاني عين التكوين الاول قياسا

حدث بتكوين

على وجود

28

على الوجود وغيره فاسد اذ التكوين الثاني مسبب ومعلول للتكوين الاول
في وضع هذا فبعد قيام العلية والمعلولية بينهما كيف يصح العينية وان افعاله
تعالى معللة بالحكم والمصالح واذ الارادة لا يلزم الرضا والمحبة
فهو تعالى يريد كفر الكافر وعصيان العاصي مع انه تعالى لا يحبه ويرضاه وانه
تعالى وان كان متكلما في الازل لكنه ليس بمتكلم في الازل لان حاصل هذا
عروض اضافة خاصة للكلام القديم باستماع مخصوص بلا واسطة معا
ولا شك في انقضاء هذه الاضافة بانقضاء الاستماع وان بعض
الايات من القرآن اعظم من بعض كما ورد في الصحيح وانه لا يتعلق الخطاب
الازلي بالمعدوم وان وجود الاشياء بالايجاد والا بخطاب قلت
وهنا قول ثالث يعزى الى الاسلام البزدوي وهو ان وجود شيء
بالامر معا الخطاب والايجاد وان الايمان لا يزيد ولا ينقص قلت
وهو اختيار امام الحرمين من الاشاعرة وان الاستثناء في الايمان لا يحسن
مطلقا لا في الحال ولا في الاستقبال وان السعيد قد يشقى والشقي
قد يسعد وانه وان جاز تعلق الرؤية بكل موجود الا انه لا يجوز
تعلق السماع بكل موجود وان السيد موسى عليه السلام لم يسمع كلام
الله تعالى النفسي بل سمع كلاما مؤلفا من الحروف والاصوات قلت
هذا هو المشهور المتفهم من كلماتهم وقال صاحب المسامرة قد ذكر
صاحب التبصرة من عبارة الماتريدي في كتاب التوحيد ما يقتضي جواز
سماع ما ليس بصوت ثم قال ويجوز عندي سماع ما ليس بصوت

والخلاف بين الاشاعرة والماتريدي انما هو في الواقع للسيد نبينا عليه السلام فانه
انكر الماتريدي سماع الكلام النفسي واثبته الاشعري وانه لا يجوز التكليف
بما لا يطاق وانه لا يجوز تعذيب المطيع وتنعيم الكافر عقلا لكونهما
خلاف الحكمة ووضع الشيء في غير موضعه وكذا تخليد المؤمنين
في النار وتخليد الكافرين في الجنة لا يجوز عقلا وانه تعالى لا يصح
ان يترك المتام قلت كثير من متاخري الحنفية ذهبوا الى خلافه
وانه ليس لرؤيا حيا الا باطل بل هو نوع من مشاهدة للروح قد شاهد
الشيء بالحقيقة وقد شاهد بمثاله وان الاستطاعة التي يحل بها
العبد الطاعة هي بعينها الاستطاعة التي يحل بها العبد المعصية
قلت فالقدرة الواحدة عندهم صالحة للضدين ولكن على سبيل
البدل وعليه الامام ابو حنيفة والفلاسفة وابن سريج وابن الراوندي
وان العلم الواحد من تيصلق بمعلومين او اكثر وان الانبياء عليهم السلام
بعد موتهم ايضا انبياء حقيقة وكذا المؤمنين بعد موتهم مؤمنون
حقيقة وانه يمنع التقاير عن الانبياء بعد الوحي كما امتنع الصدور
عنهم وانه يجوز ان يعمل صلعم في الاحكام الشرعية بالوحي والرأي والاجتهاد
لانه انما يعمل في الاحكام الشرعية بالوحي فقط الا ان اصحابنا اختلفوا
فيما بينهم بان العمل بالرأي والاجتهاد منه عليه السلام انما يكون بعد
انتظاره الوحي وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله او لا ينتظر الوحي
بل يعمل بالرأي والاجتهاد وكما يعمل بالوحي وهو قول ابي يوسف

من اصحابنا

من اصحابنا وهو مذهب المالك والشافعي وعامة اهل الحديث وان ايمان المقلد
صحيح وان كان عاصيا بترك الاستدلال قلت وعليه امام ابو منصور
وسفيان الثوري ومالك والاوزاعي وعامة الفقهاء واهل الحديث وانه
لا يلزم في ان يكون شخص مستدلا مقابلا للمقلد في معتقداته ان يبني كل مسئلة
من مسائل الاصول الدينية مثل وجود الصانع ووحدانيته وحدوث
العالم على دليلها العقلي بل يكفي في كونه مستدلا ان يبتني ذلك على ما عرف
رسالة متواترا ومشاهدة فالمقلد هو الذي لم يتواتر عنده حال النبي
بما اتى به من المعجزة او لم يتفكر في خلق السموات والارض واختلاف الليل
والنهار ومن نشاء في الاعتماد والقرائن والصحارى وتواتر عنده حال النبي
بما اتى به من المعجزة او تفكر في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار
فهو من اهل النظر والاستدلال وانه ليس الاسم غير المسمى ان الحكمة حاله
عاقبة جميلة السفه على ضده قلت وقد اختلف في حقيقة الحكمة اعني
السفه طوائف ثلث اعني الاشعرية والماتريدية والمعتزلة فعند الاولى
هي ما وقع على قصد فاعل والسفه على ضده وعند الثانية هي ما علمت
وعند الثالث هي ما فيه منفعة للفاعل او لغيره والسفه على ضده وان
فعل العبد يسمى كسبا لا خلقا وفعل الله تعالى يسمى خلقا لا كسبا ولم
الفعل يشملهما على سبيل الحقيقة لانه في خلق الله تعالى حقيقة وفي كسب
العبد مجاز لان الفرق بين الخلق والكسب انما وقع بغير آلة فهو خلق
وما وقع بآلة فهو كسب وقيل ما يجوز تفرد القادر به فهو خلق وغالب

فهو كسب وان احاس الشئ باحد الحواس التي ليس علما به بل هو الة لوان
الذكورة شرط في البنوة وانما حصل الم عقيب الضرب من الانكسار
في الزجاج عقيب الكسر ومن الانجذاب عقيب الجذب ليس بفعل للعبد لا بطريق
الكسب اما التوليد فظاهر اما الاكتساب فلانهم قالوا الاكتساب
ما ليس بقائم في محل قدرته وان امادة النظر الصحيح للعلم بالقدرة
القديمة والقدرة الحادثة التي يقال لها الكسب على قياس الافعال
الاختيارية الصادرة منا وان قدرة العبد مؤثرة في فعل لا انها قدرة
غير مؤثرة وان العلل والاسباب مثل القوى والطبايع مؤثرة فيما يجد
ومنها ما ثر احقيقيا لانها علل واسباب عادية فيما يبدو منها من الاثار
وانه يجوز ان يقع مقدور بين قادرين مؤثرين وانهم قالوا
ان الارواح ليست بجسم ولا جسمانية بل هي امور مجردة عن المادة
قلت قال المحقق ابن الهمام في المسايرة قد ذكرنا ان في الحنفية
كالماتريدية واتباعه يقول بتجرد الارواح لكنه اي الماتريدي يترتب
نقل اثر فيل يا رسول الله كيف يرجع الحلم ولم يكن فيه روح فقال
كما يرجع ستن وان لم يكن فيه الروح قال فاخذ ان الستن يرجع لانه
متصل بالحي وان لم يكن فيه الروح فكذا بعد الموت لما كان روحه متصلا
بجسده بوجه ما انتهى يريد المحقق ابن الهمام ان فحل هذا الاثر
والبيان المذكور من الماتريدي تمام بكل بر لان قوله فكذا بعد الموت
لما كان روحه متصلا بجسده يشعر ان الروح عبارة عن الجسم اللطيف

الساري

الساري في البدن كما يقوله اكثر المتكلمين فيبنى عليها الى انه مجرد
بجسم وجسماني وبين بيانه هذا مدفع ظاهر ويمكن ان يقال ان معنى
قوله متصلا بجسده في قوله لما كان روحه متصلا بجسده متعلقا
بجسده نوع تعلق وانه قد يعرف بعض الاحكام قبل البعث بخلق الله
تعالى العلم به اما بالاكتساب كوجوب تصديق النبي وحرمة الكذب
الضار واما مع كسب بالنظر وترتيب المقدمات وقد لا يعرف
الا بالكتاب والسنة وان صفاته تعالى باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة
قبلوا الذات مثلا بالعلم عالم والعلم بنفسه باقيا وكذلك بقاؤه تعالى
فالذات باقية بصفة البقاء وصفة البقاء باقية بنفسها وكون الكلام
في سائر الصفات وانه للكتب المماثلة قال الاشعري في هذه المسائل المتماثلة
غير ان لبعضها حكما ليس للاخر وينوب مناب الاخر منابه وقالت المعتزلة
مسائل يثبت بالاشتراك في اصل الاوصاف لان العلم مثلا اوصاف
ثلثة موجود عرض فالموجود اعم اوصافه والعرضية اوسط اوصافه وكونه علما
اخصها فهذه الطائفة ابت ان يصفوه تعالى للعلم وزعمت انه لو وصف
تعالى بالعلم لوقعت المماثلة بينه تعالى وبين ما في العلم وقلنا نحن المسائل
تثبت بالاشتراك في جميع الاوصاف الا باخص الاوصاف فعلمنا
يوصف بانه موجود وعرض وعلم وحادث هو جايز الوجود وعلمنا
تعالى يوصف بانه موجود وعلم قديم هو واجب الوجود فيما هو حادث
جايز الوجود لا يماثل ما هو قديم واجب الوجود اول فالمعتزلة جعلوا

عن اثبات الصفات الزائدة لامرين احدهما لزوم المماثل بين الواجب
والممكن فهما تبعوا في ذلك بهم ابن صفوان وثانيهما لزوم تعدد القدما
فالفريقان اعني الاشاعرة والماتريدية اتفقوا على عدم لزوم المماثلة
واختلفوا في بيانه فالاول يقول بان المماثلة انما تتحقق في غير
ذات احدهما مع الاخر وبنوب مناب والثاني يقول بان المماثلة انما
تتحقق بالاشتراك في جميع الاوصاف لا باحقق الاوصاف واذ حكم المتشابهات
انقطاع الرجاء معرفة المراد منها في هذه الدار وان القضاء والقدر
غير الارادة الازلية وانهم حكموا بكفر من يقول ان النبي يعلم الغيب
وانه يكره عقد الامامة للفاسق وغيره ولكن لو عقدت خلافا له
تنعقد ولو ارتكب الامام كبيرة يستحق العزل ولكن لا ينعزل وانه ليس
كل المجتهد مصيبا والحق واحد المسلك الثامن في مقالات الاشاعرة
الواقعة تلك المقالات في مقابلة جمهور الماتريدية قالوا ان معرفة الله
تعالى واجب شرعا لا عقلا لانه لا يعرف الصانع بصفاته حق المعرفة وانه
تعالى لو لم يبعث للناس رسولا لم يجب للناس معرفة تعالى بعقولهم وان
الصفات العقلية ليست بصفات حقيقية بل هو امور اعتبارية له وصفات
تعالى الذاتية فقط قديمات لا صفاته الفعلية وان ليس شيء من صفاته العقلية
قائم بذاته تعالى وان ليس شيء من الصفات متصفا بالوجوب وان التكوين
ليس الا عين المكون وانه ليس صفة التكوين على تفاصيلها سوى صفة القدرة
باعتبار تعلقها بتعلق خاص فالتخليق هو صفة القدرة باعتبار تعلقها

بالخلق

بالخلق والترزيق هو صفة القدرة باعتبار تعلقها بايصال الرزق
الى غير ذلك وانه كما يجوز تعلق الرؤية بكل موجود فكذلك يجوز
تعلق الكلام بكل موجود حتى الذات والصفات وان الكلام موسى
على نبينا وعليه الصلوة والسلام انما سمع كلاما نفسيا لا الكلام
المؤلف من الحروف والاصوات لانه تعالى كما انه متكلم في الازل كذلك
هو متكلم في الازل لانه لا يجوز ان يقال بعض من الايات القرآنية اعظم
من بعض لانها عامة النقض في البعض وهو قول مالك وقول الباقلاني
فلان وقول كثير من الفقهاء وانه يتعلق الخطاب الازلي بالمعدوم وانه
وجد الاشياء لخطاب كن لا بالايجاد وان ارادته تعالى تستلزم الرضا
والمحبة كما سبق من قول امام الحرمين في الارشاد وان الاسم غير المسمى
وان تعذيب من اتى بشرك والكفر بما اقتضاه الفضل والحكمة
فلم يكن ترك تعذيبه سفها وخلاف الحكمة وانه يجوز تعذيب المطيع والبر
عن الشرك عقلا وان الحكمة هي ما وقع على قصد فاعل والسفه
ما وقع على غير ذلك وانه لا يعلل افعاله تعالى بالاغراض والعلل ولا تخلو
من المصالح والحكم بل هي من المشية المحضة وان رؤيته تعالى في المنام
يجوز وانه لا مانع منه وان لم يكن رؤية حقيقة وان الايمان يزيد
وينقص وانه يجوز الاستثناء في الايمان وانه ليس للعبد
السعيد قد يشقى والشقي قد سعد بل السعيد سعيد ابدا والشقي
شقي ابدا وان افعال العباد بقدرته تعالى وحدها لكنها معاونة

لاختيار من العبد غير مؤثرة وان قدرة العبد غير مؤثرة في فعله
وان العلل والاسباب مثل القوى والطبايع انما هي علل واسباب
عادية لا علل واسباب حقيقية فليس بشئ منها تأثير فيما بعد و
منها من الاثار وانه لا يجوز ان يكون شئ واحد مقدورا بين قادرين
قادرين مؤثرين وان الاستطاعة التي يجعل بها العبد الطاعة ليست
بعينها الاستطاعة التي هي يجعل بها المعصية وان العلم الواحد لا يتعلق
بمعلومين او اكثر وان احاسيس الشئ باحد الحواس نفس العلم به لا انه آلة له
وانه يجوز التكليف بما لا يطاق وانه يكلف الكافر بنفس العبادات وان
افادة النظر للعلم هي تحصيل القدرة القديمة من ان يتعلق به قدرة
العبد وانما قدرته على الحضار المقدمين وملاحظة وجود النتيجة
فيهما بالقدرة وان القضاء والقدر هي بمعنى الارادة الازلية
وان الروح هو الجسم اللطيف الساري في البدن لانه امر مجهول ليس بجسم
ولا جسماني وان تأويل الاستوى في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
بالاستيلاء غير صحيح وان ايمان المقلد غير صحيح وان المقلد هو المتكلم بين
الاصول الدينية على ادلتها العقلية قلت محل الخلاف بين الاشاعرة
والماتريدية هو ما عتقد مثل قولنا العالم حادث وصانع العالم موجود
وانه واحد وعلم ان كلا من الاقوال الثلثة حق لكنه لم يبين حقيقة على
ادلتها العقلية بل بناها قول من عرف رسالة متواترا فهو من اهل النظر
والاستدلال عند الماتريدية ومن اهل التقليد عند الاشعرية

كما سبق

كما سبق لاكتفائه بالابتناء على قول الرسول وعدم ابتنائه على الادلة
العقلية الا ان اصحاب الاشعري كعبد القادر البغدادي وغيره ذكروا
ان مراده من عدم صحة ايمان المقلد هو عدم صحة كاملا لا عدم صحة
راسا لانه حينئذ لا يكون المسئلة من الخلافيات لانا نقول اختلافهم
في كون الشخص مستدلا يوجب ان يكون المسئلة من الخلافيات فافهم
وان يجوز صدور الكبائر عن الانبياء عمدا قبل الوحي وانه لا دليل على
امتناع صدور الصغائر عن الانبياء بعد الوحي عمدا وان الانبياء
انما كانوا انبياء حال حيوتهم واما بعد موتهم وانتقالهم الى الاخرة
فهم انبياء باعتبار ما كان فاطلاق الانبياء عليهم بعد موتهم انما كان
بقرب من التجوز وكذلك الكلام في المؤمنين انهم ليسوا المؤمنين حقيقة
في حالة موتهم وانه ليس لغير النبي ان يعمل في الاحكام الشرعية بالرأي
والاجتهاد وانما له عليه السلام ان يعمل بالوحي فقط وان لا تقبل
التوبة اليأس وان الرؤيا حيال باطل لا حقيقة لها وان كل مجتهد
مصيب قلت كذا ذكره الامام في المحصول وقد نقل عن ذلك
الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه وارضاه وانما حصل
في الانكار في المكتوب عقيب كرة وان لم يكن فصلا للكلام على طريقة
التوليد لكنه فصل على طريق الكتب وان المسائل تكون بين الشيئين
بحيث ينوب احدهما مناب الاخر وتدمن الملك التاسع
في المقالات التي اتفق عليها الاشاعرة والماتريدية فالوا ان الله تعالى

صفات ليست عين الذات ولا غيرها واثبت الكلام النفسي وهو المعنى
القايم بالنفسي المستمر الذي لا يتغير باختلاف الالسنة المغاير للعلم
الارادة واخرج الاول فهذا قول المحققين من الفريقين وان
الاختلال بمعنى خلق الضلال وان ليس اضلال العباد تخليقهم
وايجادهم وان ليس بمدلول الامر هو الارادة وليس كل ما امر به اراد
وجوده وليس كل ما لم يرده لم يامره وان كل شئ بقضاء الله تعالى
وقدره حتى الافعال الاختيارية منا وان الثابت والموجود
لفظان مرادفان وان معرفة الله تعالى واجب وانه لا يجوز القيام
المرض بالعرض وانه لا بقاء للاعراض بل يتجدد انا فانا وانه لا واسطة
بين الثبوت والوجود وانه لم يثبت المعتزلة بين الكفر والايمان واسطة
ليس بشئ وان العين اوالحق وان لا يبقى التكليف بالايمان

قلت هذا مبني على ان النزاع في الجواز لما هو المفهوم من كلام بعض
المحققين وبعض من كلام البعض ان النزاع في الوقوع وبه يشعر كلام الشرح
وان ليست الصغيرة بواجبة العفو البتة بل هو في مشية الله تعالى وان
قبول التوبة فضل واجب وان البعثة ليست بواجبة قلت وطائفة
من حنفية ما وراء النهر قالوا انه واجب الوقوع وصاحب العمدة منهم و
وان الانبياء معصومون عن الكبائر بعد الوحي اما قبل الوحي
فلا دليل على امتناع صدورها وان يجوز صدور الصغائر عن الانبياء
سهوا وان النظر الصحيح كاف في معرفة الله تعالى وان طريق معرفة الله

انما

انما هو النظر وان صاحب الكبيرة اذا مات بلا توبة يجوز العفو عنها
وان لا يجب على شئ قلت فالصاحب العمدة في شرح العمدة تخليد
المؤمنين في النار وتخليد الكافر في الجنة ظلم لانه وضع الشئ في غير موضعه
والاساءة في حق المحسنين والانعام والاكرام في حق المسئ وضع الشئ
في غير موضعه فكان ظلما وذلك محال من الله تعالى والتصرف في ملكه
انما يجوز اذا كان على وجه الحكمة. والتصرف لا على قضية الحكمة يكون سفها
انتهى بان قولنا لا يجب على شئ ليس مجرى على عمومه على قاعدة اهل
تريدية لانفيا لانهم نفوا ان المراد بالوجوب هو ما اقتضت الحكمة
الا الوجوب على الله تعالى لا نقول هذا لا يفيد الفرق لان من قال
بالوجوب على الله تعالى يقول منا وهو الذي اقتضت الحكمة لا المهية
كما حقق في شرح المقاصد والله اعلم وان الارادة والمشية امران
مترادفان وان الهداية هي الدلالة المطلقة الى البغية سواء وصلت
اولا وان الايمان هو التصديق بالقلب فقط وان الاقرار هو شرط
لاجراء احكام الاسلام في الدنيا وان الكرسي ليس عبارة عن الملك
والكرسي ليس عبارة عن العلم بل كل واحد منهما شئ موجود محيط بما دونه
وان الوجود عين في الكل اي الواجب والممكن قلت هذا مما شاع الكتب
لكن في التعديل الوجود التحقق اي كون المفهوم حقيقة محصولة
حاصلا فهو عين الماهية عندنا وعند الاشاعرة هو زايد في الواجب
والممكن مشترك معنوي انتهى فهو كما ترى مخالف لما في الكتب المشهورة

في الابكار ذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري وعامة اصحابنا ان من الصفات
ما هي عين الموصوف كالوجود ومنها ما هي غيره وهي كل صفة امكن
مفارقتها عن الموصوف كصفات الافعال ومنها ما لا يقال انها عين
او غيرها كالعلم والقدرة وفي المواقف ان الماهية عند المعتزلة غير الوجود
ومعروضة له وتبعه الاشاعرة مطلقا لان الوجود عندهم نفس الحقيقة
فرفعها رفعه وفي شرح الصحائف مثله وبالجملة وجدت ما في التمهيد
مخالفا لعامة الكتب التي راسها والله اعلم وان ما شاء الله كان ومالم
يشأ لم يكن وان يتعلق الرؤية بكل موجود حتى الذات والصفات
وان يتعلق التمام ايضا بكل موجود حتى الالوان والطعوم على ما ذكره
صاحب النبصرة وان الميزان والصراط حق وان الجنة والنار مخلوقتان
الان وان تعالى لما يتصف بالقدرة على الظلم والسفه والكذب لان
المحال لا يدخل تحت القدرة قلت ما رأيت في كتاب نقل المحالفة
عن الاشاعرة في هذه المسئلة الا ان قاعدتهم في الحسن والقبح الشرعيين
وقولهم كل ما يصدر منه فهو حسن وانه لا يقبح منه يدل بان الاشاعرة
لم يوافقوا الماتريدية في هذه المسئلة والله اعلم وان الاستطاعة
مع الفعل لا قبله قلت في شرح الصحائف الحق ان هذا النزاع لفظي
لان من اراد بالقدرة القوة التي في الجوارح التي بها يتمكن الحيوان
من الحركة والسكون فلا شك انها قبل الفعل ومعه وبعده وصالحة
للضدين وان اريد بها ما يكون مجتمعا شرائط التاثير بحيث لا ينفك عنه

التأثر

التأثير كما نقل عن الاشعري انه معرف للقدرة بانها الحالة التي
يكون الفاعل عليها عند صدور الفعل فهي يكون مقترنة بالفعل
المقدور فلا يكون صالحة للضدين والله اعلم وان التوبة من كبيرة دون
اخرى صحيحة وانها غير مشروطة بشروط ثلثة او اربعة وان الشياطين
يوسوسون الى بني ادم وان للشياطين تصرفا فيهم وما ورد من
الايات في الوعيد معونا بذكر الخلود فهو في المستحيين لذلك
وان ايات الوعد حتى بالعموم لما ان من صفات الرحمة وهو مقصودة
بالذات والتعذيب مقصود بالغير وانه لا يجوز ان يبطل الحسنات
بشوم المعاصي الا بالكفر وان لفظة الجلالة علم للذات الواجب الوجود
وان الماهيات مجعولة وعند سلامة الحاسة وحضور المبصر وبقية
الشروط لا يجب الابصار وان افادة النظر للعلم بجلي الله تعالى
العلم عقيب تمام النظر لا بطريق الوجوب ولا بطريق التوليد
وانهم جوزوا رؤيته تعالى منزها عن المماسة والمحاذاة والجهة
قلت وفي شرح الصحائف ان المشبهة والكرامية وان جوزوا
رؤيته تعالى لكنهم انما جوزوا لاعتقادهم كونه تعالى جسما محلا
في الجهة واما بتقدير كونه تعالى منزها عن الجسمية والجهة فيجعلون
رؤيته تعالى فالرؤية المجردة عن الجسمية والمكان انما ذهب اليه
اهل السنة فقط وان الغيرين هما الموجودان يصح عدم احدهما
مع وجود الاخر وانه كما ان صفاته تعالى لا هو ولا غيره فكذا كل صفة

مع اخرى لاهى ولا غيرها وان التغيرات الصفات الاضافية غير مستحيل
وان الذين نشأوا في الامصار والقرى والصحارى وتواتر عندهم
حال النبي بما اتى به من المعجزة او الذين يكررون في خلق السموات والارض
واختلاف الليل والنهار من اصحاب النظر والاستدلال وان لم يقف
على حال النبي بما اتى به من المعجزة ولم يكرر في خلق السموات والارض
فهو من اهل التقليد قلت كذا في شرح المقاصد ويرد عليه ان الاشاعرة
قالوا في اهل النظر والاستدلال انه لابد لهم من الاتيان في كل مسئلة
من الاصول بدليل عقلي مجرد تتوقف حال النبي بما اتى به من المعجزة عند شخص
ليس بمستدل لا عند الاشاعرة ولم يكن الشخص به مستدل لا عندهم بل لابد له
في كل مسئلة من معتقداته من الاتيان على ادلتها العقلية والحاصل
ان الاشاعرة والمعتزلة اتفقوا على انه يجب لكل شخص ان يبني كل واحد
من معتقداته على ادلتها العقلية حتى يكون مستدلا وان لم يكن الاتيان
في معتقداته على قول المرتبة من الاستدلال عندهم وانما القابل
يكون ذلك الاتيان استدلالا وكونه صاحبه مستدلا عند المعتزلية
فقد فهم قد وقع الخلاف بين الاشاعرة والمعتزلة في لزوم المجادلة بالخصوص
ولزوم القدرة على التعبير عن مراده وعن مقدمات العقلية التي بنى عليها
معتقداته فالمعتزلة يقولون به ايضا والاشاعرة يقولون انه يكفي
في كونه مستدلا ايتانه كل واحد من معتقداته على مقدماتها العقلية
وان لم يكن قادرا على دفع شبه الخصوم وعلى مجادلتهم بتلك المقدمات

فهذا

فهذا هو المفهوم من كلام الفرق الثلثة في كتبهم فهذا الكلام من شرح المقاصد
فخالف كلامهم المفهوم من كتبهم والله علم بحقيقة الحال وان المشية والارادة
واحدة وانهما لفظان مترادفان وان الكلام هو المعنى القائم بذات
المتكلم وهو المعنى الذي يدبره المتكلم في نفسه ويعبر عنه بهذه الالفاظ
المركبة من الحروف وان العرض حال في المحل وهو حال بحلول هو نفسه
وانما لا يتوهم وجود الذات مع ارتفاعه فهو معنى راجع الى الذات
كالوجود مع الوجود فانا لا نتوهم ارتفاع الوجود لا يتوهم
بقاء الذات ولا يتوهم وجود الذات مع ارتفاعه كان معنى وراء الذات
كالسواد مع الذات القائم به وكذا الحركة والسكون وان وجود الامر
والامور جائز في الغائب دون الشاهد وان العلم اذا تاب
من ذنب توبة صحيحة ثم عاد اليه في وقت اسم بالثاني ووجب عليه التوبة
ولم تبطل توبته من الاول وانه اذا تاب من ذنب فينبغي ان يتوب عن جميع الذنوب
فلو اقتصر على التوبة من ذنب صحة توبته منه تنبيه ان بعضا من الاشاعرة
اختار بعضا من مقالات الماتريدية وكذلك بعض من الماتريدية
اختار بعضا من مقالات الاشعرية وجامع المالكي ايضا
في بعض المقالات الماتريدية اشعرية المذاق مثل انه لا يجوز تعذيب المطيع
ولا العفو عن الشرك عقلا ومثل انه تعالى لا يتصف بالقدرة
على الظلم والسفه والكذب لا يقال مرادهم التأدب في نسبة القدرة
اليه تعالى مثل الشرور والقبايح لانا نقول يقطع عرق الشبهة تصريحا

بهم في كيفية الكلابية وههنا فائدة جليلة يجب حفظها ويهم نفعها وهي
ان الامام شمس الائمة السرخسي والامام فخر الاسلام علي البزدوي
مع كونهما من عظماء الحنفية وعلمائهم من اعلامهم ذهبا الى ما ذهب اليه
الاشعري في الحسن والقبح فحكما بانهما لا يوجبان كثيرا من المستفادات الماتريدية
تدور على القول بحقيقة الحسن والقبح العقليين في البعض فهنا فائدة
اخرى ايضا وهي ان مولانا شمس الدين النواوي ذكر في شرح مسلم
البداية في بحث الحسن والقبح بيانا يجمع الاقوال الثلثة اعني الماتريدية
والاشعرية والمعتزلة فقال ما الحسن والقبح شرعيان كلاهما
للاشعري بمعنى ايجابا وبيانا والكل التوليد عقلي عند المعتزلة والشرع
مبين في البعض ايجابا وبيانا والكل ايجاب حقي عندنا حتى العقل مدركهما
في البعض احيانا هذي فروق الثلث في تمامينا فافهم وقد عجزوا
عن بيان مرادنا اراد بالقول عندنا في قوله والكل ايجاب حقي عندنا حتى
عند الماتريدية ويرد عليه انه قد قرر في كتب الاصول سيما في شرح البزدوي
ان المعتزلة والماتريدية اتفقوا في القول بتحقق الحسن والقبح العقليين
وبانت بهما من جهة العقل غاية ان المعتزلة تقول ذلك في الجميع والماتريدية
في البعض لانه في الجميع فقوله فالكل ايجاب حقي عندنا حتى تمامه فيحيث
ولا يفيد قوله بعيده للعقل مدركهما في البعض احيانا اذ ليس الكل
بايجاب الحق والشرع عندهم لاستحالة ان يبيح من الحسن والقبح
بتولد من توليد العقل ومن حكمه كما يقول المعتزلة في الكل كما مر وفي كتب

الامور

واعلم خاتمة في الفوائد المتعلقة لما ذكر في الرسالة الاولى
ان اول الفرق ظهر في الاسلام فرق الخوارج وقد كانوا في عسكر
علي كرم الله وجهه فلما وقع قصة التحكيم تبرءوا من علي واصحابه وقالوا لا حكم
الا لله واعتزلوا من عسكره فخرج علي كرم الله وجهه لازالة شبههم عبد الله
ابن عباس فرجع كثير منهم الى مقالة علي كرم الله وجهه وانضموا ايضا الى
عسكره واصر الاخرون من على عنادهم فلما استبان منهم علي كرم الله
وجهه واصحابه قتلوا هم اشر قتلة فتفرقوا منهم بقايا وشرذمة في البلاد
وانضم اليهم من البلاد من يتمشى وبينهم ويعتقد بخلهم من اصحاب
القول السمجة وزين لهم الشيطان اعمالهم فقال لا غالب لكم اليوم
في الناس وانى جار لكم فسفكوا الدماء وقتلوا العباد وسبوا الذرارى
وسعوا في الارض فسادا فقويت شوكتهم حتى استولوا على بعض البلاد
وفيهم النجدة والتبصر والمكابرة في الحروب فمذهبهم انهم يحكمون
بالخلود في النار على اصحاب الكبيرة ويكفرون عليا كرم الله وجهه
ومعاوية وعمرو بن العاص وان من لم ينضم الى جمعهم ولم يقاتل
معهم فهو مباح الدم وقد سعوا الى قتل علي في الكوفة رضي الله عنه
والى قتل معاوية في الشام والى قتل عمرو بن العاص في مصر في وقت
واحد وعينوا القتل على كرم الله وجهه ابن ملجم من الثلثة فضرب
اللعين بسيف مسموم وقت الصبح في مغرفة وهو يوم في مسجد الكوفة
وقد مدح شاعرهم اللعين المذكور على هذا الفعل فقال بيت

باخرته من تقى ما اراد بها الا بلغ نوذى العرش رضوانا انى لاذكر يوما
فاحببا وفى البرية عند الله منزلنا و فدخال صلعم يوما سيدنا علما رضى الله
عنه ياعلى اشقى الناس قال الله و رسوله اعلم قال صلعم اشقى الناس عاقر
ناقة ثمود و من خضب من هنا واشار الى مفرقه الشريف الى هنا واشار
الى لحيته بين حجبه وكان عليه السلام مذكر ذلك كثيرا اذا تضجر فى منزل الكوفة
وقت خلافته فيقول هل عجرا شقاكم ان يخضب بالدم من هنا الى هنا
ثم ان مصعب ابن الزبير قاتلهم فى خلافة اخيه عبد الله ابن الزبير رضى الله
عنه وهزمهم و فرق جمعهم ولما قتل المصعب فى معركة عبد الملك انتزم
وان تفاقمت سكمتهم وانضمت قبايلهم فاضروا الصياد وكان كان
فبعث الحجاج بن يوسف لقتالهم يزيد ابن مهلب الذى يقال له شيخ العراق
ولقد امتد الحرب والقتال الى نحو تسعة عشرة سنة والغلبة فى اكثر الايام
للخوارج مع ان الحجاج لا يقصر فى الامداد بالاموال والجنود فضاقت الامور
واشتدت الخطب الى ان بعض الله كما اوكان مفعولا فاستاصل الله
شافتهم بيد يزيد المذكور فلم يسق منهم من يقوم بادوهم فالله الحمد فانقطع
شرهم عن بلاد المسلمين فاد اظهورهم اواخر الصفين بعد دفعة الحكم
واخر مدتهم اواخر مدة عبد الملك ابن مروان الثانية ان اولئك
باظهر من اراد المعتزلة القول بنفى القدر وان الامر انتاى مستانف
ليس بقضاء الله وقدره واول من قال به معبد الجهنى وقد شاع هذا
الراى فى زمن الصحابة حتى ان كثيرا من الناس راجوا واستفتوا عبد الله

بن عمر رضى الله

بن عمر رضى الله تعالى عنه فبرا منه وممن قال به راجح عافاه بحديث جبرئيل
عليه السلام حين اتى النبى وسئل عن الايمان فقال النبى عليه السلام ان
تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الاخر وان تؤمن بالقدر
خيره وشره ثم فشاء القول بالمعتزلة بين المعتزلين اول من قال به
واصل بن عطا فمحى بعض الاراء الباطلة ثم فشاء القول بخلق القرآن
واول من قال به جعد بن درهم فذبح عامل بنى امية لهذا القول
السخيف يوم الاضحى فقال فى اخر خطبته انصرفوا وضحوا تقبل الله منا
ومنكم ونزل من الخطبة و ذبحه بيده فلم يسبق منهم الا قوم يسيرون ثم
لما انقرضت دولة بنى امية وجاءت دولة العباسية فشاع فى
الاسلام العلوم الفلسفة وكتب الاوائل لما ان خليفة جعفر المنصور
وهو ثانى الخلفاء مال اليه ميلا عظيما خصوصا الى النجوم وشيوع
علم الفلسفة و رغبات الناس فيه ظهرت الاراء الباطلة والعقايد
الزائغة واقبل الناس بها حتى كاد عن يقوم الحاد والزندقة
عياذا بالله فى هذا البين النظامية والجاحظية الا ان الخلفاء بعد
على سنن الصحابة فى الدين القويم والصراط المستقيم ثم ان المهدى
قتل كثيرا من فرقهم بدينه فتصفحوا الملاحدة والزنادقة فى اقطار
الارض وقتلوهم اشر قتل فالحدث من ان اهل الطيلسان وشرف
ارباب الالحاد وقل الاراء الباطلة ثم المال السوبة الى وقت
الرشيد وهو ممن يعظم الشريعة واهلها ونوقر اصحاب الحديث

والفقهاء تناصرت الملة الحنيفية وقويت شوكت اهل السنة اكثر زمانه
المهدي رضي الله عنه وعن اسلافه فهذا البين عهد الامام الهمام مالك
ابي يوسف ومحمد الامام مالك او الامام الشافعي والامام احمد بن حنبل
رضي الله عنهم وارضاهم وحشرنا في زمرتهم فروضة الاسلام فجاء عهدهم
في بهجتها ونضارتها الى ان انقرض دولة بني سيدوا لكتوبة الى ان تولى
وكان فيه ميلا عظيما وشغفا وصبابة الى علوم الاوائل والفلسفيات
بانواعها خصوصا بالرياضات والنجوم مع انه يحب اصحاب الحديث والفقه
فلم يقنع بشتاتي من الفلسفيات فجاز منه بلا ارادة التوصل الى كتب
ارسطو ياعيانها فترجموا له تلك الكتب على اختلاف المترجمين فتلقاها
الفلسفة في الاسلام الى شيوع وما الت عن اليها كل الميل فنشأ
ملكة في صدور المفسدين من القول بالرأي في دين وقد انضم الى
المأمون من هو لا المفسدين من رئيس اصحاب الغوايات والضلالة
احمد بن ابي رؤاد اخذ به آنذ وابي هذيل العلاف وشرذمة والنظام
البه القول بالاعتزال واراء المعتزلة فيشفعه الفلسفيات وموافقة
ملكة الاراء الباطلة بالفلسفيات تلقاه بالقبول فاخذ يمتحن
عنهم وينصر مذهبهم ويتعصب لهم فضاد وا السنة والجماعة وان
اهلها فهوا الخليفة حرج عن دين اباءه وصار معتزليا غاليا
في الاعتزال فاخذ تشييد اركان الاعتزال وقوانينها ويهدم الدين
واسسها فبثت الفساد والاوامر في اقطار الارض شرقا وغربا

مع سعة بلاده وقوة سلطانه اذ البلاد الاسلامية كلها في طاعته
سوى الشرذمة القليلة من بلاد المغرب فتفشى عمال بلاده وولاة
دولاته عباد الله المبين ودعوهم الى الاعتزال والقول بخلق القرآن
فنشأ منهم اصحاب الصراط المستقيم سيما عظيما الدين وائمة المسلمين مثل
الامام السيد الجليل وعدد بني مناف وقرة عيونهم الشافعي رضي الله
عنه وارضاه والامام الهمام ناصر السنة فاتح البدعة الى عبد الله
احمد بن حنبل ومثل شيخ مشايخ الاسلام قدوة اصحاب الحقيقة
ذي النون المصري رضي الله عنه والامام الهمام البويطي وهو في
الشافعية مثل الامام ابي يوسف رضي الله عنه في الحنفية واضرابهم
اضحانا وواهي وابطلوا بالقتل والضرب والنفي والحبس
وبقيته هذه المحنة وسوق اصحاب الغوايات الغيرات قائمة الى
ان تم دولة المأمون وقام مقامه اخوه المعتصم فاجتمع اليه ارباب
الغوايات واصحاب الضلالة فاخذ يروج اراء المعتزلة اكثر من
اخيه ذلك عهد محنة حضرت الامام الفتى الاسلام احمد بن حنبل
ولقد تمادى الخليفة وجنوده في غيه وطغيانه وبقي السيد الجليل
في محنة التي تنقيض النفس من استتمامها ختم وقت المعتصم وقام مقام
ابنه الواثق بالله وهو كما كان محط رحال اهل الطغيان ومجتمع
وفود الشيطان ولقد علبهم ابليس فلتة فاتبعوه الا فريقا
من المؤمنين فتمكن اهل الغوايات في عهده واشتد تمكن حتى ان

الخليفة قتل بيده عظيما من عظماء الدين من كبائر المحدثين فقال له
احمد بن ابي نصر الخزاعي وهو من اصحاب الامامين الشافعي وابن
حنبل لتقول بانه تعالى يرى في الاخرة وهو الماخوذ من النبي المعصوم عليه
صلوات الى آخر القيوم وعلى هذه العقلية الثابتون الادلون من
بن اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وقال له الخليفة
ما تقول في رؤية الله تعالى في الاخرة فقال ذلك الامام انه ممكن لما ورد
في احاديث صحيحة لا مهال لانكارها فقال الخليفة في دينه وتزييه
قال من حول الاستحالة ان يشبه الله بخلقه فقال له احمد ابي
داود يا امير المؤمنين هو كافر بسياب فقال الدين اذا ما رايتموني
فقمت اليه فلا يقومن احد معي فاخبث خطاي ثم نهض الله
بالعصمة وقد كانت سيفا لمعتذ كريا هديت للهادي ايام خلافته
فلما انتهى اليه جذبه على عاتقه وهو مربوط بحبل فداوقف على بطنه ثم
جذبه اخرى على راسه ثم طعنه في بطنه فاسقط رضي الله تعالى عنه وارضه
صريعا على البطحاء ثم صيح في الحجرة التي فيها بابك القرمطي وحمل راسه
الى بغداد ونصب في الجانب الشرقي اياما في الجانب الغربي اياما
فاذا رفعته منها مكتوب هذا راس الكافر المشرك الضال المحدث
نصر فمن قيل على يد عبد الله هرون الامام الواثق بالله امير المؤمنين
بعد ان قام عليه الحجة في خلق القرآن وبقي التشبيه وعرض عليه التوبة
ومكنه من الرجوع الى الحق فالحمد لله الذي عجل انا

ماد واليم عقابه بالكفر فافعل بذلك اجر المؤمنين دم ولعنه وفي دوانه
الخطيب قال الواثق ويحك ابدا كابرك المحدود المتجهم وجوبه وبحره الناقد
انا اكفر برب هذه صفته انتهى فالتمادي في الطغيان عما ذا انفضاحه
انقرض زمانه وقام مقامه اخو جعفر المتوكل والمعتز والطغيان عما ذا له
حتى جرى ذلك صدرت خلافته ثم ان الله تعالى افتقد شيعته ومن على الذين
استضعفوا مشارق الارض ومغاربها واورثوا في الارض بغير الحق
الا ان يتبعوا على الصراط المستقيم صراط الذين انعم عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين حتى دوح الخليفة جعفر المتوكل
يورك له وعلانه من المحدثين ورضاه واوضهم عن سنن الزائغين
الصراط الذي له ما في السموات وما في الارض فنصر سنة وقمع البدعة
وذبه من المحدثين وزنخ عنهم فاضرع امام المهدي غبطة اهل الحق عين
اعيان السنين ابي عبد الله احمد بن حنبل رضي الله عنه وعن اخوانه المجتهدين
فاكرمه وعظمه وانهد بهديه فادغم الله عز وجل انوف اهل الضلالة
والطغيان وظلت اعناق المبتدعة خاضعين فقربت عليهم
الذلة والمسكنة وذكر ابن الاثير في كتابه الموسوم بطبقات الابرار
قصة عجيبة وهي ان واصلا من العلماء المشهورين دخل على جعفر المتوكل
وهو يعد لم يرجع عنه الاخذ الخرج في المجلس ذكر الواثق باسه فقال
ذاك العالم ثم الخليفة هو ولا اذ قتل ابي نصر الحداد الذي هو امام من ائمة الحديث
وعلم من علامهم فوجد الخليفة من هذه الكلام في نفسه موجدة الا انه

لم نيل شيا فقام من المجلس ودخل عقيبه هرثمة فقال الخليفة اليه ما جرى
في المجلس فقال هرثمة فطعن اليه دبا اردبا ان قتل امير المؤمنين ظلما فخرج
ودخل عقيبه الوزير ابن زيات فاعاد الخليفة عليه القول فقال اخرقني
اليه تعالى بالنار ان قتل امير المؤمنين ظلما فخرج ودخل عقيبه احمد بن ابي
دواد فاعاد عليه ايضا رمانى اليه تعالى بالفالج ان قتل امير المؤمنين
ظلما ثم ان هرثمة وقع منه جرحة فمرض من البغداد وبات ليلة في قبيلة
جلاده فقيل انه ممن اعان في قتل الهداج احمد بن ابي نصر فتجمعوا عليه وقطعوه
اردبا اردبا وكان ابن الزيات صنع تنورا من جديد في داخل منزله
فاذا انقم من احد فاد خله فيه وعذبه باخبث مات فاتفق ان الخليفة
المتوكل غضب عليه فادخله في ذلك التنور وعذبه بالنار فمات وقد كان
الخليفة بعد من غضب على ابن دواد فصادره مرة مائة دينار وبعد
الضياع والعقار مع الغزل والهوان فابتلي بالفالج والنكبة زمانا
مديدا فقال المتوكل وقد خلفوا عنده ذورا فابتلاهم الله تعالى
كلا بما خلفوا وقيل ان هذه الوقايع كانت سببا لرجوع الخليفة عن
الاعتزال واكرام احمد بن حنبل غاية الاكرام وعرض عليه الاموال العظيمة
فلم يقبل وقد كان الخليفة يشاوره في الامور العظيمة ويعمل
برايه حتى في الوزراء والامراء والقواد وعزلهم ونصبهم الى ان انتقل
الى رحمة الله تعالى وقد ثبت لقاة المورخين ان ابن دواد مات في اليوم
الذي فيه احمد بن حنبل رضي الله عنه فلم يجتمع الناس بامره واما احمد بن

حنبل

فقد حضر جنازته ستمائة الف واثنا عشر الفا من بغداد وخرج النصارى
بصلبوتهم وبرهبانهم واليهود والسامرة بعشرة الاف رضي الله عنه وعنا
اسلافه واخلافه فلولا ان الخليفة المتوكل كان ناصبا بغضا سيدنا
علي كرم الله وجهه بقيل ان كان عدبا في شاكلته عزيزا في نظرائه كيف
وقد جدد قصر السنة ودحضها وشيد اركانها بعد ان نفى منها
ثلث الاساءة والدنيا والبلاء فمن ذا الذي ساءه قط نعم الله
تعالى بغفرانه واسكنه فراديس جنانه فظهر مما ذكرنا ان اراء المعتزلة
وفرقها ما بديت دفعة مثل فرقة الخوارج بل وقعت شيا فشيا الى ان
جاء نوبة المامون فيها نظاهر اهل الضلالة والطغيان وتعاضدت
وتعاضد ذلك التفاصد والتظاهر الى صدر خلافة جعفر المتوكل فهدا
اخا الهدى باتخاذ بني العباس فذهب المعتزلة مذهبا فبعد ما فتى
سلك خليفة من الخلفاء العباسيين الى مسلكهم الباطل ورايهم
العاطل ثم تنزعوا شرة مة وبيلة في البلاد ممن اتخذ الهه هواه واضله
الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فبقيت منهم بقايا
يظاهرون ويتعاضدون حتى كاد ينتظم امرهم فنحدثنا فشاهم
وفي دولة الديالمة ويقال لهم الى بويه فد استمر بهذا الراى الباطل
عامة سلاطينهم ووزارهم وكبر ملوكهم هذه الدولة طلعة قبيحة
لقاة رافضية معتزلة بغواة الخلفاء العباسيين بغيا وحسدا وفي عصرهم
واوانهم ظهور الغرامات السلطانية حتى اجروها في دار الخلافة بغداد

قرا وعددنا نهم ان الصاحب ابن عباد الوزير من جلة وزرائهم مع انه
معتزلي غال في الاعتزال وكان دايه دويته بكل من اجتمع معه ممن يطلب
منه الاعمال السلطانية والصلات ان يجره ويلقي عليه المعتقدات
الاعتزالية فان تلقى ها بالقبول ويحسن تلك الاراء الباطلة
ساعد في طلبه احسن المساعدة الا ان انقبض منها اعرض عنه بل اهانه
ولم يساعده في شيء من مسؤله كان محبا لال الرسول ويحب العلم واهله
ويبغض الظلم واهله مجاوزا اليه نقلا عن سياسة فخر الدولة
ايضا كملا مال عظيم من عظمائهم من الملوك والوزراء او غيرهم من كبرائهم
الى مذهبهم الباطل انضموا وتعاضدوا وتحاشدوا واستغل
الجهاد والاغارة بالمكنة في جره المتفرقة في اقطار الارض فاذا
عياذا بالله المؤمنين وجند المحدثين ومن جملة فتنهم ومحنهم محنة
وقعت في الدولة السلجوقية بسبب ميل بعض من وزرائهم الى مذهبهم
الباطل فتفرق اهل دين الله القويم واصحاب الصراط السوي في غالب
اهل خراسان والعراق خصوصا اهالي نشابور فاضطربت
عظماء الدين واقويا السنين في هذه المحنة لكثير منهم تركوا بلادهم
وهاجروا بدينهم خوفا من فتنتهم ومن جملة المهاجرين فيه الامام الهمام
قرة عيون الشافعية بل مخ اهل الحق وحجة السنية في المعالي
امام الحرمين استاد الامام حجة الاسلام الغزالي رضي الله عنهما وارضاهما
ومن جملة المهاجرين معه الامام الهمام صفوة اهل الحق وقدوة اهل الارشاد

الاوتاد

والاوتاد الامام ابو القاسم القشيري صاحب الرسالة فهجر الى
الحرمين الشريفين ويقيا هناك زمن مديدة حمة من الله سبحانه وتعالى
على عباده السنيين اذ بقيت في الدولة السلجوقية وزيرا هو ناصر دين الله
وعضد السنيين وهو الوزير المشهور بنظام الملك كان محبا للمحدثين
والفقهاء والمصلحين كان رضي الله عنه من جملة المحدثين في رواية ودراية
معاملة المهاجرين اليه وطنهم واستراحوا فاشرقت الجنة واذن ينقطع عرقهم
الا انهم كانوا في عهد اذلا امقهورين ضربت عليهم الذلة والمسكنة انما
نقول الثالثة انه ظهرت في حطة الاسلام فرقة طاغية عاتية حارضة
عن الاسلام وفي رنقة الدين يقال لهم المعلمية والبابكية والقرامطة
والباطنية والاسماعيلية استولوا على بعض البقاع مثل طوس وقهستان
وروزبار حتى يقال لاهل قهستان وملاحدة روزبار وليس
خافتهم وعداوتهم لفرقة السنيين فقط بل هم اعداء لفرق الاسلام
جميعا له معتزلة وشيعة وكرامية وغيرها من الفرق الاسلامية وعند
هذه الطائفة الطاغية قتل فرق الاسلام كلها وسفك دمائهم ذهب
اموالهم وسبي ذراريهم واجب واكيد حتى رجح الكل الى معسكرهم
واتخذ مخلتهم دينا ومذهبا وقصته فسادهم في الحجيج والحج الاسود
شهيرة مذكورة في الكتب ومن جملة فسادهم انهم تبوا وسوا الى البلاد
اقواما ينال لهم الفدائيون يقتلون العظماء من العلماء وان كان الدولة
ممن يخشون منهم التعرض لدينهم ومذهبهم فبأسبابهم كثير من اشاهير العلماء

وقتلوا قتلا عاما على يد هلاكو خان وانضم هو الى هلاكو وحصل
عند التقرب التام لخدمته وعن مذهبهم وصار لعلمهم
وبيت مساويهم ومقابحهم واعتذر من ضيط المتقدم بانه دفع
باقتضاء العصر ولا احيله الا ان سلك الى ما سلكه اليه اهل
الاباحة ان الدنيا لمن غلبنا نسئل الله العفو والعافية وهو عن
مامون على دينه باسباب منها ما ذكرنا انه كان اولا من عادة الاسماعيلية
والملتهم فلما كانوا مقهورين عابدا الايلخانية صادمهم وجرى على مقتضى
مذهبهم ومشربهم بل صار من جملة وغاتهم ايضا وهو المعمول في حركاتهم
وسكناتهم والدستور في اغاراتهم وفتكاتهم والملح في قتلهم
وسبيهم عباد الله المسلمين والعدوة في سيرهم في الارض بالفساد
فكان منهم في قتلهم القتل العام اهالي بغداد وفيهم من الفقهاء
والمحدثين والمصنفين والصلحاء من المذاهب الاربعة ما لا
يحصيهم الا الله العليم الخبير وغاتهم اهل السنة والجماعة فسبحان الله
كيف ينضم الى هؤلاء والى هؤلاء من له حظ من الدينانة ومنها
انه كان من اشد المتوغلين غلقا بواب الفلسفة وانواعها فيها يتسلم
وتقرير عند الفئة الاسماعيلية والطائفة الايلخانية فمن له التوغل
على الفلسفيات سيما بمثل هذا التوغل غير مأمون على دينه وسلامته
ومنها انه كان من المبغضين على عظماء الصحابة وساداتهم ممن
نبههم الله تعالى في كتابه المجيد وعلى لسانه نبيه الصادق المصدوق ان يعرون

وقتلوا

وارکان الدولة وقهم في الضل محلة وبكيده فانكان من راهو اقتلهم من العلماء
كانوا من جملة طلبته ويدخلون خلقة ورسمه حتى يحتلون الفرصة فان كان
من رجال الدولة كانوا من جملة خدمته ومتعلقاته فيتربصون الفرصة والى
اوهم الى احدان اهالي اصفهان اذ لم يرجعوا احدا الى اهله بعد العصر يأيسوا
من رجوعه فلم يستطع الخلفاء ولا السلاطين دفع غائلتهم بفضيلة ولا كان
مقبولا فاشتد شرهم وطغيانهم الى ان استاصل الله تلك شافتهم بيد
هلاكو المستولي على بغداد وخليفة المعتصم واليوم منهم بقايا في نواحي
طرابلس الشام ونواحي دمشق نعيا لهم الدرزيون ولقد كان زعيم الفئة
رجلا من ملوك بني عبيد يقال له الحاكم بامر الله وقد بث الدعاة في مصر
ونواحيها واظهر سلطنة فاظهروا هذه المفاسد علنا في المساجد
والجوامع والدوايات الحاكم بامر الله تعالى معبود صوفي يجب ان يتخذ الها
من دون الله وان يسجد له متعجبا عباد الله المسلمين من جميع الفرق ولم
يستطيع دفعه ومقابلته فلم يتمادى امره فهلك الله ودفع شره عن المسلمين
فلله الحمد والعجب كل العجب ان الرجل الذي سموه المحقق الطوسي كان اولا
من جملة دعاة الاسماعيلية وناشرا لاعلامهم ومروجا لاصنامهم وحجرهم
بل هو من جملة ائمتهم التي عليهم التعديل فيما اتفقوا عليه وكان حظيا
عند رئيسهم مقربا لديه حتى انه صنف كتابا في الاخلاق فقال الاخلاقي
الناصري ديباجته موسسة على قواعدهم الباطلة واصولهم الفاسدة
وفيها الثناء العظيم والمدح الجسيم لرئيسهم المذكور ثم لما انقلبت دولتهم

الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله
عنهم ورضوا عنه سيما الصديق الاكبر والفاروق الاعظم فانه قد
سيهما بكل مقابح ومطاعن وبرئتهما بكل رذائل وفضائح مما اتخذها
الروافض وعلمائهم حجة ويرهانا لرئيسهم ومذهبهم فلا عجب اذا اماما
هذا كان اماما من ائمة القرامطة وداعيا من دعاتهم او لا عجب كل لما
الكرة الفرقة الحكيرية وداعيا وعاتهم اللهم لا تكلنا الى انفسنا
طرفة عين ابدا والرفض الذي اتخذ لنفسه دينا ومذهبا بدين الله تعالى
انما اخذ من الكرة الباطنية اذ اساس دينهم الذي يدين الناس اليه بو باطن
جلية غلاة الروافض ان اعظم الفرق واكثرهم بقاء وامتدادا فرقة
الشيعة فقائل منهم ان العلي هو الالهي وقائل ان الالوهية وصلت
في الائمة الاثني عشر في كل منهم جزء من الالوهية وقائل ان عليا
في السحاب واذا سمع صوت الرعد تقول الصلاة والسلام عليك
يا رسول الله اليه يعنون به عليا وقائل ان رسول الله الحق هو علي وانما غلط
من اتى بالرسالة ويلعنون صاحب الريش يعنون به جبرئيل عليه السلام
وقائل ان النبي محمدا في الظاهر وانما المعلم لامور الشرع ومدبرها
وطهرها هو علي وقائل سكر عظماء الصحابة الى غير ذلك وامتداد
زمان هذه الفرقة اطول من سائر الفرقة اذا دلت تاريخها بعد خلافة
سيدنا علي كرم الله وجهه والان منهم جماعات صاحب السيف والعلم
ملوك ووزراء اذا غالب علماء وزراء الهند هو التشيع مع كون ملوكهم سنيين

وقد

وقد استولت على القاء خراسان واذربيجان العراق هذه الفرقة
الحالية الطاعنة الرافضة والمامهم الى انهم سبون ويطعنون
ويسبون بكل قبائح وقبائح نفسين نفرا وفي صدر الحسين الصديق
الاكبر ثاني اثنين اذهما في الغار من اصطفيه رسول الله حيوته به
لاقامة اعظم امور المسلمين اعني الصلوة ويسبون بعد الصديق
الاكبر الفاروق الاعظم من نزل القرآن على وفاقه ومن بهرت
الشيطان من ظله والمشرف بخلقه الا ذكاة فيكم محدثون ومنهم
عمر ومنهم السابقون الاولون من المهاجرين والانصار وفي الجملة
الحسين هارون الرشيد وكفاه مخزيا وشرفا اذ عد من طائفة تصدرها
الصديق الاكبر والفاروق الاعظم وقبل الطائفة الادبية
قد اسم بالتشيع والرفض بعض ملوك العرب سيما ملوك بني عبيد
ويقال لهم الفاطميون وقد استولوا على الديار المصرية ايضا وهم
روافض سابين يظهرون شعار الروافض في الجوامع والمشاهد
ويلعنون السب العظماء الصحابة ويؤذون من يحبهم ويتابعهم
بالقتل وسائر العقوبات وفي جملتهم بانى جامع الازهر في مصر حتى
يقال ان بعض العلماء بمصر انه كان يمتنع عن الصلوة فيه لكون بانيه
رافضيا سبابا فتبصبت عباد الله الذين عصرهم واوانهم في صخرة
وعذاب اليم الى ان استاصل الله شأفتهم بالسلطان نور الدين الشهيد
والسلطان صلاح الدين رضي الله عنهما وارضاهما وفي دولة الديار

و قيل لهم البويه قد قويت شوكة الروافض و راجب بضاعتهم المراعات
از قد كانوا يميلون الى التشيع و الرفض و خليفة المأمون من العباسيين
كان معتزليا بالغ في غير الرفض هذه الامة طائفة متضادة لطائفة الشيعة
يقال لهم الناصبة و تحلتهم دينهم و دينهم و مذهبهم
بعض يعيب الموحدين اسد الله الغالب علي بن ابي طالب كرم الله وجهه
و بعض اولاده و اهانة اهل البيت و ال الرسول ممن يريد ان يذهب
عنهم الرجس و يطهرهم تطهيرا و قد انشاء هذه النحلة الخبيثة المجبرة
بانتشاء الخوارج الا ان هذه النحلة قد بعثت في الامة بعد انقراض الطوائف
الخوارج ايضا و قد قويت هذه النحلة في دولة بني امية لانهم اوجبوا على
انفسهم و على كل من كان تحت ايديهم من الاة الحكام في اقطار الارض
شرقا و غربا بعدا و قربا ان يلعنوا على رؤس المنابر بعد خطبتهم
سيدنا علي بن ابي طالب كرم الله وجهه و الحسنين و عبد الله بن عباس
و عمار ابن ياسر عليهم رضوان الله تعالى اليه و تحياته فقد رسخ ذلك
في قلوب المتعصبين و لواطن الغافلين من الجهلة العمي البكم الصم الذين لا
يعقلون بغض ال الرسول و اهانتهم و ازورارهم و الدافي الى ذلك
حب الدنيا الذي رأس كل خطيئة و هو دول ملكهم لما رأوا ان اهل
الرسول و ائمة البيت قد تصفوا بالكمالات القدسية و الاوصاف الملكية
فهذه الطائفة الشيعة و الداهية الشنيعة قد بقيت و امتدت
الى خلافة الخليفة القائم بالحق عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه و ارضيه

فذكر

فذكر في الخطبة بدايها ان الله يأمر بالعدل و الاحسان الاية فبقيت هذه السنة
السنية الى يومنا هذا ان اهل السنة و الجماعة ابد هم الله تعالى و نصرهم
تفرقوا ثلث فرق اشاعرة ماتريدية حابلة فخلاصة مقالات الحابلة
انهم اجروا النصوص على ظواهرها و قالوا نصف الله تعالى بما وصف به
نفسه في كتابه و على السنة رسوله و انهم انكروا على من يخوض في الذات
و الصفات و على من يقول انها عين او غير او لا عين و لا غير و انها قديمة
او حادثة و انها واجبة او ممكنة و انها اختيارية او غير اختيارية
و انها حقيقة او اعتبارية لما لم يرد ذلك من الشارع و قالوا
نؤمن كما ورد و هم انه عظيم من عظمائهم و اليه انتهى في ملاقذريا
سنة الحنابلة و يحضر في وعظه مائة الف او يزيدون من الخليقة
و يزدحمون في اطراف الدولة انكر عليه بعض معاصريه من عظماء الحنابلة
لما انه يميل في الصفات الى بعض ما ذهب اليه الاشاعرة و قال استغفر
عليه انك غيرت طريقة اسلافك و ما عليه قدماء اصحابك و في الجملة
ما ذهب اليه الحنابلة انهم انكروا الكلام النفسي و يشدد و ون
على من اثبته و قد وقع بينهم و بين الاشاعرة في دار الخلافة بغداد
وقايع و حوادث اثبتها اصحاب الطبقات فلكمل الكلام بفائدة
هي واجب حفظها و عزيز نفعها و هي انه ورد في الكتاب الكريم
متشابهات مثل استوائه على عرشه و اتيانه تعالى في ظلل من الغمام و انه
تعالى اقرب الينا من حبل الوريد و ان ما كون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم

فهو في ان ابا يعقوب كما هو بالنقل عن

٤٥

ولامة الاهوا ويتم وان الارض فيضة يوم القيمة والسموات مطويات
بيمينه وان يده تعالى فوق ايد المبايعين بيعة الرضوان الى غير ذلك
من الايات المتشابهات وورد في احاديث صحيحة نظائرها مثل الحديث
النزول والتحول ووضع القدم في النار وكونه تعالى في قبلة المصلي
اذا صلى وكونه تعالى فيما بين رجال المسافرين ومثل اذا تقرب اليه العبد
شبرا تقرب اليه ذراعا واذا تقرب اليه العبد ذراعا
يتقرب الرب سبحانه وتعالى اليه باعا واذا اتاني العبد يمشي اتيته هرولة
سبحانه وتعالى هرولة الى غير ذلك فقال في البصرة ابن بضة ابن يحيى اللخمي
روى عن عمر ابن اسماعيل بن مجاهد بن ابي حنيفة عن محمد بن الحسن انه سئل
عن الايات والاخبار التي فيها صفات الله تعالى مما يوهم ظاهره التشبيه
فقال نمرها كما جاءت ونؤمن بها ولا نقول كيف وكيف قال وإليه ذهب
من اصحابنا ابو القاسم سعد بن معاذ مروزي واليه ذهب ايضا مالك
ابن انس وعبد الله بن المبارك وابو معاذ خالد بن سليمان صاحب سفيان
الثوري وجماعة اهل الحديث كاسد حنبل واسحق بن راهويه و
محمد بن اسماعيل البخاري وابي داود السجستاني اشتهر مشايخ اهل السنة
والجماعة قالوا بان في امثالها طريقا احدهما قبولها وتصديقها
وتفويض معناها الى الله تعالى مع تنزيه تعالى عما يوجب التشبيه وهو طريق سلفنا
الصالحين والثاني قبولها والبحث عن تاويلها على وجه يليق بذات الله
موافقا لاستعمال اهل اللسان غير القطع بكونه مراد الله تعالى وطريقة السلف اسلم

وطريق

وطريقة الخلف احكم اقول المفهوم من كلام المشايخ ان كل الطريقين
طريقة مسلوكة بحيث لا خروج على السالكين في اي من الطريقين
سلكوا وقال الامام البغوي في شرح السنة في بيان قوله
عليه السلام حتى يضع الجبار قدمه القدم والرجل المذكورتان
في هذا الحديث من صفات المنزه عن التكيف والتشبيه وكذلك
كل ما جاء من هذا القبيل في الكتاب والسنة كاليد والاصبع
والعين والكف والنزول والمجيء والاتيان فالايمان فرض بها
والامتناع عنها الخوض فيها واجب والمهتدي من سلك فيها
طريق التسليم والخائض فيها زائغ والمنكر معطل والمكيف
مشبه تعالى الله عما يقول علوا كبيرا ليس كمثله شيء وهو السميع البصير
انتهى فيشير هذا الكلام بان سلوك طريق السلف واجب
وانه يجب علينا الايمان بهذه الصفات كما يجب علينا الايمان
بالصفات سبعة المعروفة وانه كما يلزم من هذه الصفة
السبع تعطيل والذين ينفونها معطلة كذلك تلك
الصفات عنه تعالى تعطيل والذين ينفونها معطلة حيث
قال والمنكر معطل والمهتدي فيها من سلك طريق التسليم
فمن تامل فيها حق التامل ان هذا الكلام ليس كلام الامام
البغوي واصل بل هو كلام الامام مالك وعبد الله ابن المبارك
واحمد ابن حنبل واسحق ابن راهويه والامام البخاري

بل هو كلام الامام ابو حنيفة وأصحابه رضي الله تعالى عنهم حيث
قال ونقول ان لله تعالى نعمة وقدرة بل هو صفة لله تعالى
بلا كيف وقد سمعت ما قال الامام محمد بن الحسن

ق ٨٣٠ ب

Süleymaniye U Kütüphanesi
Kısmı Esat Ef.
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 117